العدد العاشر/ حزيران/ ٢٠١٧

مجلـــة التجـارة العراقية الالكترونية

مجلة متخصصة فـــي التجـارة والاقتصاد والاســـتثمار تصـــدر عن
وزارة التجارة/دائرة تطوير القطاع الخاص /قسم الدراسات والنشر

اقرأ في هذا العدد

» التحديات التي تواجه التجارة البحرية في العراق

» الصيرفة المستدامة كأحد الادوات الحديثة لتـــحقيق التنـــميـــــة المســـــــتدامة

» المناطق الحرة في العراق بين الواقع والطموح

» ادارة الموارد البشرية وكيفية التخطيط لهـــا واســـس الادارة الناجحـــــة

الدراسات والبحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولاتمثل جهة الاصدار

المحتويات

البحوث والدراسات

* التحديات التي تواجه التجارة البحرية في العراق ص ١
* الصيرفة المستدامة كأحد الادوات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة ص٢٠
* المناطق الحرة في العراق بين الواقع والطموح ص٢٧
* ادارة الموارد البشرية وكيفية التخطيط لها وأسس الادارة الناجحة ص ٣٨

العنوان

بغداد / المنصور / شارع النقابات

للاتصال والاستفسار

studies@mot.gov.iq
iraqitrademag@yahoo.com

يمكنكم تصفح اعداد مجلتنا على الموقع الالكتروني
www.iraqitic.com

المكتبـــــة الرقميـــــة

في اطار سعي دائرة تطوير القطاع الخاص لفتح افاق التعاون والتنسيق في المجال العلمي والمعرفي مع الجامعات العراقية والمراكز البحثية المتخصصة .

تم اطلاق المكتبة الرقمية في وزارة التجارة /دائرة تطوير القطاع الخاص قســـم الدراسات والنشر لتكون قاعدة معلومات توفر الخدمات المعلوماتيـــــة للباحثين والدارســـين في شـــتى المجالات والتخصصات العلميـــة (الاقصادية ، التجارية ، الادارية ،...الخ) حيث احتوت على الكثير من الرسائل والاطاريح الجامعية. وبالامكان تصفحها عبر شبكة الانترنت من خلال الموقع الالكتروني للدائرة www.iraqitic.com اومراسلتنا عبر البريد الالكتروني لقسم الدراسات والنشر studies@mot.gov.iq للحصول عليها.

التحديات التي تواجه التجارة البحرية في العراق

أعداد
سالم جبار حسين
ربان اعالي بحار /مدير ميناء ام قصر الجنوبي

المقدمة

التجارة البحرية الدولية لها تاريخ مرتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ الموانئ والبحر والبحارة كما هو الحال مع الموانى العراقية وكودرها البحرية والفنية والادارية التشغيلية التي تحرك التجارة العراقية من خلال استقبال البضائع الداخلة والخارجة للعراق من الدول بمختلف انحاء العالم، والتي اسست الى خلق سوق تجاري متكامل يخلق فرص العرض والطلب " Supply and Demand" الذي يعتمد عليه تحريك التجارة الدولية العالمية ومد جسور التواصل للنقل البحري وخطوط الشحن المتصله بين بلدان العالم المتباعدة الاطراف.

الطب لا يمكن ان يكون طب في جميع البلدان الا بوجودً البحر والبحاره والميناء وكوادره التشغيلية وكذلك النفط والصناعة والتجارة وحتى الزراعة ومعداتها والياتها وموادها الاولية التي تزدهر بها، وايضا القوات المسلحة قد لا تكون مسلحة الا بعبور معداتها وترسانتها العسكرية عبر البحر والميناء للبلد ومياهه المتصلة بالبحار والمسطحات المائية الصالحة لابحار السفن بمختلف انواعها.

وهنا تكمن اهمية العمل البحري والذي عبر عنه الامين العام للمنظمة البحرية السيد Kitack Lim كيتاك ليم في ٢٠١٧/١/١٨ بمناسبة اقرار التأمين المالي للبحارة حيز التنفيذ: « بان البحارة هم من

يجعل التجارة العالمية ممكنة فاصبح من الضروري ان نعمل معا سويتا لضمان حقوقهم» ، والحقيقة المعروفة بـــــان ٩٠ ٪ من البضائع تنقل بحرا لذا كان واجبا وطنيا مضاعف على العراق وحكومته ومثقفيه ان يعنوا ويهتموا لحل كل الازمات والاثار التي تكونت من قبل الحقب السوداء التي عزلت العراق عن العالم وقللت من نشاطه وقلصت من تواجده في المحافل الدولية واصبحت عبئ كبيرعليه بفرض تأمينات اكثر مقارنتا بموانئ دول الجوار ومشاكل تواجه العاملين في هذا القطاع المهم.

مشكلة البحث

اهم الاشكالات والعوائق التي تعرقل التجارة البحرية في العراق والتي جعلت الموانى بيئة شبه طاردة والنقل البحري والبحار العراقي يضع قدمه عند الغير ليجد ضالة عمله التي عشق ان يمتطي صهوة جواده على سفنه الوطنية، ليلبي طموحاته ويرفع علم بلاده ويزيد انتاجيته اسوة ببلدان العالم الغير مغلقة الحدود مع بحار اللّه الواسعه، مما جعل العراق في اسفل القوائم التي يتم مسحها عن نمو التجارة وتطور العمل البحري مثل مسح البنك الدولي السنوي ملحق رقم(١) (Bank، ٢٠١٦) LPI, Logistics Performance Index of the Global Economy reports، هذه العوائق والمحددات تمثل اهم التحديات التي تقف بوجه التجارة البحرية العراقية كعائق ومصد يجعل موانئ الجوار والطرق البرية المنفذ الاخر لاستيعاب تجارتها استنادا الى الحقائق التي توصلت اليها وكالة جايكا عام ٢٠١٢ والمبينة في الشكل رقم (٥)، وان تغيرت بالفترة الاخيرة بالاحداث التي حصلت في سوريا التي قلت فيها التجارة نوعا ما، لكنها نشطت في الجانب الايراني والكويتي باتجاه العراق.

التحديات Challenges

وتكون تلك التحديات بنوعين خاصة- يكون تاثيرها مختص بسلطة بلد اومرفق محدد والذي يكون محور بحثنا ببلدنا الحبيب العراق- وعامة تشمل جميع دول العالم ويكون تاثيرها عام وتتحد بعض الاحيان مع الخاص لكل بلد وتزيد او تنقص من تأثيره وتكون حسب استعدادات البلدان وخططها لمواجهة تلك التحديات.

التحديات الخاصة (Specific Challenges)

١.الاجراءات الكمركية -وان كانت تحديات عامة لكنها تكون شديدة التاثير في بلدان دون غيره -والعراقيل المرتبط بدخول البضاعة وخروجها

٢.التأمين الوطني والتأمين البحري والعزلة الدولية التي تعرض لها فترة الحروب

٣.الموانى والخدمات البحرية المقدمة للزبائن وما يترتبط بها من الاشكالات المرافقة لدخول البضاعة وخروجها

٤.شبكات النقل بمختلف انواعها وطبيعة بنيتها ومعداتها وقدم انظمتها والشركات المشغله له.

التحديات العامة (General Challenges)

هي التي تواجه التجارة البحرية بصورة عامة والتي اغلبها لديها اثار بالمستوى العام على التجارة الدولية في البحر لجميع البلدان المستخدمة للبحار اضافة للاثار السلبية بشكل خاص وحسب استعدادات الدولة على المستوى الخاص وتشمل جميع العالم وليس العراق على وجه الخصوص والتي تكون من اهتمامات المنظمات البحرية الاولى اضافة لاهتمامات الدول البحرية وعلى رأسها المنظمة البحرية الدولية ال IMO والتي وضعت انظمة ومعايير وقرارات للحد من تلك الاشكالات قدر الامكان وتشمل(القرصنة البحريةPiracy، السطو المسلحArmed Robbary، التلوث النفطيOil Pollutioin، تهريب الممنوعاتSmuggling، الانتهاكات في البحر وتشمل السفن الغير مملوكة للدولة Violence at sea، الصيد الغير مشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، تهريب المخدرات Drug Trafficking، انتهاكات الحياة البحريةMarine Wildlife Violation ، الهجرة الغير الشرعيةillegal Immigration، وسوقيا العرض الزائد عن الطلب Overcapcity*)

التحديات الخاصة (Specific Challenges)

الاجراءات الكمركية

وان كانت الاجراءات الكمركية عامة لكنها تكون شديدة التاثير في بلد دون غيره والعراقيل المرتبط بدخول البضاعة وخروجها، وفقا لمنظمة التجارة العالمية ال WTO : التكاليف التجارية تتمثل بالتكاليف المرتبطة بحواجز التجارة Trade Barriers مثل الاجراءات الكمركية Customs Proceduresومعايير المتتجات Product Standards المرتبطة بشهادات المطابقة Conformity Certificates ومتطلبات الترخيص Licensing Requirements الى اخره، في السياق نفسه سوق الاتحاد الاوربي الموحد مثلا, ازالة الاجراءات الكمركية الداخلية والمرتبطة به كالادارية والقضاء على الإجراءات الجمركية الداخلية وتبسيط الإجراءات الإدارية ذات الصلة للحد والتقليل من تكاليف التجارة بنسبة تصل إلى ٢ ٪ من قيمة التجارة البينية في الاتحاد الاوربي

the elimination of internal customs procedures and related administrative streamlining were estimated to reduce ٢ trading costs by up to percent of the value of intra-EC trade

وعلى الصعيد العالمي، أكدت اليونكتاد أن التكاليف التجارية تمثل ٧-١٠٪ من تكلفة البضائع المستلمة وكما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، وتقدر الأونكتاد أيضا أن حوالي ٢٪ سينخفض من خلال تبسيط وترشيد الإجراءات والإجراءات التجارية. وتوصلت وكالة التخطيط الاقتصادي الياباني لتقدير مماثل من هذا الادخار الذي هو٢٪ اثنان في المائة من قيمة التجارة في سياق الابيك APEC -Asia-Pacific Economic Cooperation, (منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي). (Shuo، ٢٠١٢)

وصُفت تلك المعوقات الكمركية واجرائتها المتقاطعة لأداء الميناء بشكل يفوق الصراحة العلمية والدقة الغير متناهية للاستاذ كاظم فنجان الحمامي وزير النقل في مذكرة شخصت الواقع واعطت الحلول للامانة العامة لمجلس الوزراء في ٢٠ / ٩ / ٢٠١٦ حيث تناولت المذكرة بما اسمتها اكبر المشاكل المينائية في الفقرة (٦): «لسنا مغالين إذ قلنا أن المشاكل العميقة، والمعضلات الكبيرة، التي أودت بموانئنا الطاردة، وبين السياقات الجمركية المتقاطعة مع اداء سلطة الموانى، والتي أقل ما يقال عنها الان أنها من اكبر واجهات الابتزاز، المؤثرة تأثيرا مدمرا على الاقتصاد العراقي. إذ بلغ إجمالي الرسوم (الرسمية)، التي استوفتها هيأة الجمارك في الموانئ (٢٥٠) مليار دينار عراقي فقط في العام الماضي (٢٠١٥)، ونترك للمحلل الحاذق احتساب الاموال(الغير الرسمية)، التي استحوذ عليها بعض رجالات الجمارك لأنفسهم، ووضعوها في حساباتهم الخاصة، والتي قد تفوق الارقام الرسمية بعشرات المرات.» (الحمامي، ٢٠١٦)

وذكر الحمامي في نفس تلك المذكرة اقتراح لمجلس الوزراء العراقي بدمج الجمارك بالموانى لتوحيد السلطة وازالة العوائق المتعددة الاطراف التي تواجه دخول البضائع وعرقلتها التي تعد في نظري الورقة الجريئة والتي اذا ما طبقت ستخلق فارقا كبيرا لارتياد التجارة وازدهاره، ولكن بالشرط الذي ذكره هو في تلك الورقة والتي اطلق عليها الادارة الالكترونية وانا اسميها الادارة الموحدة التي تضمن عدم تداخل الاطراف مطلقا ويكون التعامل شفافا بما يتلائم وسمعة العراق البحرية. واشار الحمامي بهذا الصدد» يهدف المشروع (ويقصد به دمج عمل الموانئ والكمرك بدائرة واحدة) الى إرساء القواعد التشغيلية اللازمة لتفعيل نظام مينائي متكامل يجمع الخدمات المينائية والجمركية تحت سقف واحد، ويبسط الإجراءات المستندية المرتبطة بعمليات التصدير والاستيراد، ويضمن التعامل الالكتروني الفوري والمباشر مع الزبائن، ويسهل خطوات مناولة البضائع وتفتيشها وفحصها وتدقيقها وتخزينها وفق نظام الكتروني رصين ومترابط. (الحمامي، ٢٠١٦)

واذا ما راجعنا كلام الوزيرودققنا

فيه بواقع من عايش العمل الميناني ميدانيا واداريا للمسنا فيه الم سنين مر بها هذا الرجل وغيره من العاملين في هذا القطاع خلال خبرة عمره التي امتزجت بماء البحر ومصدات رسو السفن، سوف نقر مذعنين بأن الوزير كان صادقاً في كل كلمة خطتها انامله الطيبة، وشخص حالا لطالما تردد الكثيرون عن قوله، وهذا اقل ما ننصف به الرجل، ومن وجهة نظري يعتبر الحل الامثل اذا ما تأخر اقرار قانون السلطة البحرية من قبل البرلمان العراق والحكومة العراقية والعمل به والذي يجعل الجمارك وغيرها من الاطراف المتداخلة بعمل الموانئ اضافة للاطراف الامنية والساندة تحت سلطته ويجعل الادارة مركزية ومنسقة بما يسهل عمل التجارة البحرية العراقية ويقدم خدمات تنافسية للعاملين بذلك القطاع وزبائنه.

الموانئ العراقية

تأسست الموانئ العراقية في ايار عام ١٩١٩ بعد أن انتهاء الحرب العالمية الأولى فتم تحويل الميناء من ميناء عسكري للقوات البريطانية إلى ميناء تجاري تحت السيطرة العراقية فتم تطوير الأرصفة وجلب معدات كاملة لتشغيله وإنشاء سقائف ومخازن وأحيطت المنطقة بسياج حديدي وتشكيل وحدة شرطة للمحافظة على الأمن داخل الميناء.في عام ١٩٢٢ أصبحت إدارة الموانئ تحت أشراف وزارة المالية. وفي العام ١٩٣١ افتتحت بناية مديرية الموانئ العامة في المعقل بحضور الملك فيصل الأول. في ١٩٣٩ تحولت مهمة الأشراف على الميناء إلى وزارة المواصلات والأشغال. ثم أصبحت عام ١٩٥٦ مصلحة الموانئ العراقية إدارة مستقلة بموجب قانون رقم ٤٠. في عام ١٩٧٦ أصبحت الموانئ مؤسسة بالقانون رقم ٧، وفي عام ١٩٨٧ أصبحت الموانئ منشأة ثم تأسست الشركة العامة لموانئ العراق في عام ١٩٩٧ بموجب قانون الشركات رقم ٢٢. المصدر التقرير السنوي للموانئ العراقية الموقع الرسمي وكذلك (Byford, ١٩٣٥, Page ٣١)

يمتلك العراق خمسة موانئ تجارية باعماق تصميمية بين ١٢،٥ متر واكثر مما يتيح له استقبال السفن التجارية وناقلات الوقود والسفن المختلفة، بطاقة اجمالية تشغيلية تبلغ ١١،٥ مليون طن سنويا التي زادت بالانة الاخيرة بتنفيذ الكثير من برامج التوسعة بإضافة ارصفة جديدية ومعدات مناولة حديثة في خطة تنمية الموانئ وتطويرها التي انتهجتها الشركة العامة لموانئ العراق بعد سقوط النظام وانفتاح العراق على العالم بعد ان عاش عزلة كبيرة كلفته خسارة مميتة، اضافة الى امتلاك العراق لمينائين نفطيين في رأس الخليج العربي ضمن مياهه الاقليمية.

بعد الحقبة السوداء التي مر بها البلد ابان حكم الطاغية صدام التكريتي دمرت البنى التحتية لموانئ العراق كما هو الحال في عموم العراق وتعرضت الكثير من منشأته وألياته للسلب والنهب، بدأت عودت الموانئ لعافيتها تدريجيا منذ عام ٢٠٠٣ برامج التوسعة بإضافة ارصفة جديدية ومعدات مناولة وكذلك شراء الوحدات البحرية التي فقدت واصلاح وصيانة المعدات واليات والرافعات اضافة الى عودة تواصل العراق الى المجتمع البحري وفتح باب الاستثمار للقطاع الخاص على مصرعيه والاهم الاستثمار بالمشاركة تحت مسمى التشغيل المشترك الذي اخذ دورا كبيرا مع الموانى العراقية وعمر وبنى ارصفة وساحات زادت من طاقة ارصفته التصميمية بما ويتناسب والزيادة الحاصلة في التجارة البحرية العراقية والاعمار الذي مر به البلد، رغم ان هنالك بعض السلبيات على هذا النوع من الاستثمار لاحتمالية القوع ب Overcapacity لكنه يعتبر المنفذ الاسرع نحو التطور والرقي لهذه المؤسسة التي عانت الامرين من البيروقراطية الحكومية وضغوطات وتدخلات الجهات الرقابية التي اخرت عمل المؤسسات والدوائر وبالخصوص ذات التمويل الذاتي وجعلتها تدور في نفس المكان وجعلت منها مؤسسات خاسرة لا تلبي طموحات الموظف نفسه بل لا تغطي رواتب ملاكاته التشغيلية في بعض القطاعات المنتجة بحجة كشف الفساد.

القطاع الخاص ال Private Sector توجه عالمي يجب الايمان به، ان اردنا مواكبة الدول المتقدمة للخروج من دائرة الروتين الحكومي ويلازمه بنظري

الادارة الالكترونية التي يجب التحول اليها سريعا للحفاظ على المال العام وسلامة التعامل التجاري مع الاخرين وسرعة انجاز عملهم وعمل الموانى والدوائر المرتبطه به والوصول الى الفعالية والانتقال الى كفائة العمل.

التركيز هذه الايام على افتتاح مشاريع عملاقة في زيادة عدد الارصفة والساحات اضافة الى اختيار ملائم للرافعات النمطية وحفر واجهات الارصفة ومواقع في القناة كانت ولازالت تحد من وصول كبرى السفن للموانى العراقية من المتوقع أن يؤدي إلى اندفاع أكبر للسفن القادمة للموانئ العراقية- التي تضيف مجموعة محفزة ومشجعة وبيئة ملائمة للعمل التجاري تستوعب سفن حاويات اكبر ذوات غواطس كبيرة تصل للغاطس التصميمي والذي انشئت عليه تلك الموانئ او ما يعادلها، أو ما يسمى بسفن الباناماكس، يمكن أن تعبر من خلال القناة للموانئ العراقية Co (وكالة القارئ، ٢٠١٦)ntainers Vessels up to ٤,٥٠٠ TEUs, or so-called Panamax ships, can cross through the canal to Iraqi Ports ، وبالتالي فإن مجموعة جديدة من الاستثمارت تسير إلى ثلاثة أضعاف القدرة وتزيد من التجارة البحرية العراقية.وهذا التعامل الاستثماري الجديد بما يسمى التشغيل المشترك سيستقبل جيل جديد من السفن القادمة وعلى سبيل المثال السفينة (Msc RITA)التي وصلت نهاية سنة ٢٠١٦ والتي يبلغ طولها (٣٢٥ م) وغاطسها (١٠،٥م) وحمولتها (٢٦٤٢) حاوية، وهي أول سفينة تدخل الموانيء العراقية مباشرتا بهذا الحجم دون المرور بالموانى المحورية ال Hub وبالتالي ستنعكس ايجابا على الناقل البحري والتاجر مالك البضاعة.

مع ذلك ان الاستثمار الجديد والذي يشجع جيل جديد للسفن القادمة يتطلب بنية التحتية infrastructure ، وغواطس أعمق deeper drafts وجسور أعلى higher bridges ، ورافعات أسرع وأكثر وسائل النقل faster cranes and more land-based transportation links. وهذا ما يتجاوز التكاليف التي تقدر لبناءها تتجاوز قدرة الموانئ العراقية لتوفيرها لتكون لتكون قادرة على المنافسة في الاسوق العالمية، لذا كان الحل الامثل للاستثمار بطريقة التشغيل المشترك. وكما عبر السيد جون بادكيت الذي يدير مكتب تشغيل ال McGuireWoods LLP's Norfolk ذكر : "the investments need to be made to remain competitive in the world market" وكذلك ذكر في نفس المقال: "The necessary investment to handle the new generation of vessels is significant," (Chiem ,٢٠١٦) التحول الذي حصل للارصفة العامة الى ارصفة تخصصية منها الحاويات واخرى لاستيراد مادة زيت عباد الشمس الخام لتصنيع الزيت داخل العراق كما هو الحال مع رصيف استيراد السكر الخام لتصنيع السكر داخل العراق لرصيفي ٢ و ٣ اللذان تم تشغيلهما مؤخرا من قبل شركة البلجيكية GGH وكذلك مشروع رصيف ٩ في الميناء الجنوبي في ميناء ام قصر اضافة الى محطات ارصفة عالمية كمحطة الICT محطة حاويات العراق لرصيف ١١و محطة بوابة البصرة ال BGT لرصيف ٢٧ كارصفة تخصصية جديدة مجهزه باحدث معدات المناولة وتكنلوجيا السيطرة ساعد الموانى العراقية بان تكون من الاجيال المتوافقة مع اجيال خطوط النقل الملاحي التي انتهجت استخدام السفن الكبيرة لدواعي اقتصادية.

مع ذلك الموانئ لا تخلو من اشكالات وعوائق في نفسها وكذلك الاطراف المتعاملة معها وخاصة الامنية منها والشركات الساندة والمرتبطة في عملها كالكمارك والتجارة والصحة وغيرها التي زادت وتزيد من حالات التأخير للبضائع الذي يؤمن زيادة مناولة البضاعة في موانى دول الجوار التي تجعل التاجر يختار البديل الانسب لتدفق بضاعته للعراق وهذا يشكل قلقل كبير وتحدي خطير يجب الوقوف عنده ووضع الحلول الناجعة للحد منه اذ لم يكن القضاء عليه بالمرة لاحظ شكل رقم (٢)

النظام الورقي القديم بالتعامل مع مستخدمي الميناء ال Users يشكل عائق كبير للتقدم وامكانية سرعة التعامل اضافة الى التقدم البطيئ في التعاقد مع شركات التشغيل المشترك والتفاوت التعاقدي معها والنسب المالية لكل شركة .

شبكات النقل Transportation Networks

شبكة النقل transport network ، أو شبكة النقل transportation network هي انظمة التواصل المكانية التي تصف الهيكل الذي يسمح إما حركة المركبات و تدفق السلع والناس flow of commodity and passengers .

ومن الأمثلة على ذلك شبكة من الطرق والشوارع والسكك الحديدية والأنابيب والقنوات المائية، ويمكن تصنيفها بشكل عام الى الشبكات البرية والبحرية والنقل الجوي واهمها النقل البحري.

تعتبر شبكات النقل المراحل التي تنتقل خلالها البضاعة من دول العالم الخارجي الى الموانى بمناطق عمل محدده الاشكال الذي يقع على احدهم يؤثر على سابقه و لا حقه مما يؤثر على تدفق ا لبضا عة Flow of Cargo لمنا طق ا لا ستهلا ك و ا لتي عبر عنها ا لبر و فسو ر مون بالرسم ا لمفصلي ادناه شكل رقم (١)

شكل رقم (١)

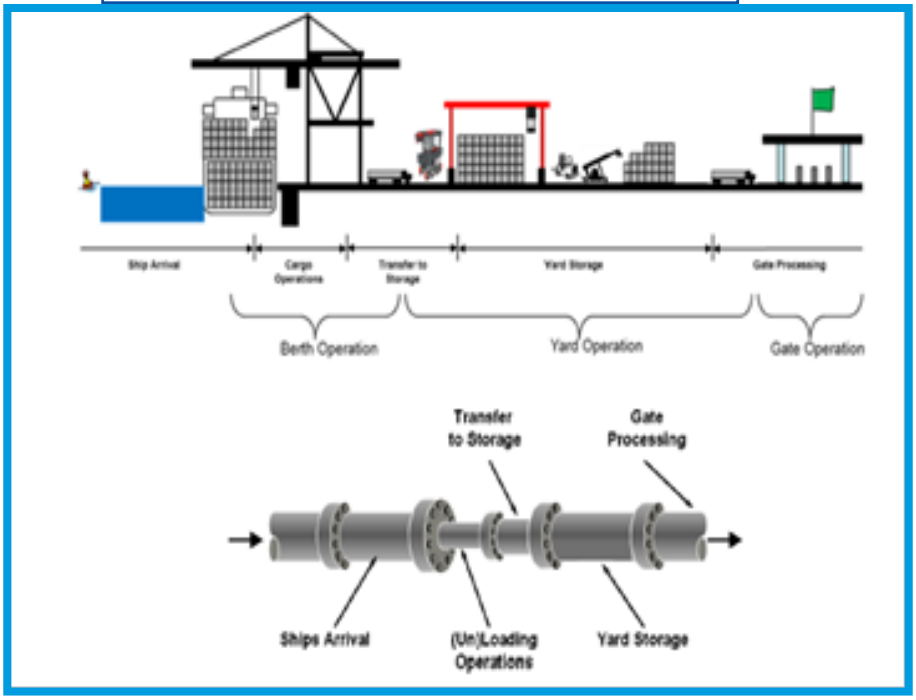

والذي يعطي تصور عام اذا ما حصل ضيق باحد الانابيب سيؤثر على تدفق السائل لكامل المنظومة وهذا هو حال العمل في الموانئ في عمليات نقل وتخزين البصاعة بداخله او خارجه سواءا بحرا او برا:

النقل البحري

تعد التجارة بالنقل البحري Seaborne Trade الاهم بل محرك الاقتصاد العالمي والاكثر ارتيادا من بين ووسائل النقل العامة والتي تشمل النقل البري والسكك والنقل الجوي والنقل المائي الداخلي والنقل بالانابيب لكنها تتغلب عليهم من حيث الكمية والنوع مما يجعل اغلب التجارة تتجه عليها لما لها من جاذبية تتمثل برخصه من بين تلك الوسائل وامكانية التواصل بين البلدان التي يصعب شق الطرق اليها برا مما جعل ٩٠٪ من التجارة العالمية تحمل بواسطة السفن كما معروف عالميا.

وفقا لليونكتاد ٢٠١٥ ، تشير التقديرات الأولية إلى أن حجم الشحنات الدولية المنقولة بحرا توسعت بنسبة ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، أي في نفس المعدل في عام ٢٠١٣. وإضافة للحجم الكمية تجاوزت ٣٠٠ مليون طن، ليصل العدد الاجمالي إلى ٩٨٤٢ مليون طن، أو حوالي أربعة أخماس مجموع التجارة السلعية العالمية.

العمالة العراقية المختصة في التجارة البحرية

العراق كدولة بحرية، لديها خبرة متراكمة في الملاحة البحرية، لكن هذه الخبرة لا تكفي لتلبية الطلب في المستقبل future demand في مجال ا لمو ا ر د البشرية. من أجل تحقيق ا لفر ص ا لتجا ر ية أكثر ضمن مها ر ا ت النقل البحري على السفن ا لعر ا قية ، يجب ان تعد خطة كاملة بتشغيل ا لطو ا قم ا لبحر ية على السفن

التجارية التي ابعدت بعد ان فقدت سفنها ابان الحروب وكذلك قبول الطلبة للسفن المؤمل شراءها وكذلك يجب أن تصبح مكاتب شركات النقل البحري مفتوحة للكوادر البحرية وتشغيلها على السفن المملوكة للدولة اولا وللسفن التي تعاقدت معها الحكومة العراقية لجلب بضائعها ولو بنسبة محددة تساعد الكوادر البحرية لتكون تلك الطواقم مهيأة للسفن التي سوف يكون منها الاسطول العراقي الجديد.

النقل السككي

يعد النقل السككي او الربط السككي مع الموانى ومناطق الاستهلاك الداخلي وحتى الخارجي الدولي من ارخص وسائل النقل بعد النقل البحري ويكون صديقا للبيئة مقارنتا بوسائط النقل البرية

تعرف بالنقل بالسكك الحديدية ويسمى أيضا بوسائل النقل بالقطار: يعرف بانه وسيلة من وسائل النقل، على العربات التي تعمل على المسارات (قضبان السكك الحديدية). وأنها واحدة من أكثر الوسائل المهمة، وتستخدم عادة بفعالية كبيرة من حيث التكلفة لطرق الاستمرار دفعة واحدة والبضائع لمسافات طويلة، وكذلك، لمسافات قصيرة. وبما أن هذا النظام يعمل على المعادن (عادة الصلب) القضبان وعجلات، ولديه فائدة كامنة من حيث طبيعته في تقليل مقاومة الاحتكاك مما يساعد لاضافة حمل أكثر من حيث العربات. ويعرف هذا النظام بالقطار. عادة، تعمل القاطرات بالطاقة عبر قاطرة محرك تعمل على الكهرباء أو على الديزل. وتستخدم أنظمة الإشارات المعقدة إذا كانت هناك شبكات خطوط سير متعددة. النقل بالسكك الحديدية هي أيضا واحدة من أسرع وسائل النقل البري. (The Economic Times، ٢٠١٧)

شاحنات السكك (بالمفهوم العام تسمى عربة وهذا غير صحيح لان العربة تكون مخصصة لنقل الركاب والشاحنة تكون مخصصة لنقل البضائع والمعدات) وهي عدة انواع منها المكشوفة وشاحنات مغلقة وشاحنات خاصة المخصصة لنقل الحبوب والبرادات. في ميناء ام قصر لشركة السكك الحديدية العراقية يوجد:

*١٢٥ شاحنة سكك مخصصة لنقل الحاويات بالاضافة الى ٣ شاحنات سكك معطل

*١١٥ شاحنة سكك مخصصة لنقل الحبوب بالاضافة الى وجود ٩٣ شاحنة سكك معطل

*٢٠٠ شاحنات سكك مكشوفة مخصصة لنقل الانابيب والسيارات والصناديق ويوجد عدد ليس قليل ايضا معطل.

اهمية السكك الحديدية

تكمن اهمية السكك الحديدية لما توفره من مزيا لقطاع النقل العام والمساهمة في عملية التنمية وتخفيف الضغط على الطرق الرئيسية بل حتى الفرعية فضلا عن المدن، ويمثل الارخص اقتصاديا والاقل تلوثا بيئيا مقارنتا بوسائل النقل الاخرى وتوفير فرص العمل لما يحتاجه من ايدي عاملة ونشاطات تتعلق بتأسيسة وتشغيله والذي نأمل ان تمدد شبكة السكك لكافة محافظات بلدنا العزيز ولا يقتصر على المحافظات الكبرى بل لا يقتصر على نقل البضاعة والتركيز ايضا على نقل الركاب وخصوصا ربط المحافظات بمحافظتي كربلاء والنجف المقدستين اضافة لبقية المواقع المهمة لما تشهدها من ازدحام في موسم الزيارات المليونية ولبقية المواقع السفرات السياحية.

قيود ومحددات السكك الحديدية (constraints and limitations)

النقل بالسكك الحديدية لديها بعض القيود والمحددات أيضا. واحدة من أكبر معوقات النقل بالسكك الحديدية هو التكلفة الباهضة. القطارات تحتاج رأس المال العالي للبناء والصيانة والتكلفة تكون ضخمة عندما تكون شبكة السكك الحديدية سيتم بناؤها بالكامل. تكلفة البناء والصيانة والنفقات العامة مرتفعة جدا بالمقارنة مع غيرها من وسائط النقل. أيضا، النقل بالسكك الحديدية لا يمكن أن

توفر خدمة من الباب إلى الباب لكونها مرتبطة بمسار معين. التحميل الوسطي أو التفريغ ينطوي على قدر أكبر من التكلفة، والمزيد من الاستهلاك نتيجة العمل وهدر الوقت. (The Economic Times, ٢٠١٧)

قدم وعدم تحديث شبكة السكك في العراق والتوزيع العنكبوتي الذي يمثل الحالة ما قبل السبعينيات يمثل حالة الترهل والتراجع لمستوى الهجر والنسيان الذي وصل لحد الافلاس لولا ملكيتها للدولة، فالامر الذي وصل حسب تقرير مدير السكك في المحضرالمشترك مع ممثلي الموانئ الى ان ما يقارب ٦٥٪ من شبكة السكك المتمثلة بالخط الشمالي والغربي متوقفة بسب عمليات داعش اضافة الى خسارة حصة شركة السكك من نقل البضاعة مع مثيلاتها من وسائل النقل الاخرى والتي كان الاولى ان تختار من قبل مالكي البضاعة لرخصها وامانها حتى مناطق الاستهلاك مما جعل من تلك الشركة شركة غير رابحة لم تتمكن حتى من تغطية رواتب موظفيها .

البضائع العائدة للشركات الحكومية التي هي الاخرى مع القطاع الخاص ادارت ظهرها للسكك الحديدية لاسباب عديدة منها الاجراءات المتبعة في محطة الحاويات المشيدة رغم توفر التخليص الكمركي، اذ يستوجب نقل الحاوية لغرض فحصها بالسونار ثم اعادتها لعربة القطار. فمناولة الحاوية داخل ميناء ام قصر الى السيارة لفحصها بالسونار ثم اعادتها لعربة القطار تكلف بحدود (٢٥٠- ٣٥٠ الف دينار عراقي) بما يضاف نقلة اضافية تزيد من تكلفة البضاعة المنقولة والتي هي اقل او مايقارب عن ذلك السعر وحسب تسعيرة السكك ٢٩٠،٠٠٠ الف دينار عراقي للحاوية عشرون قدم، ٣٦٠،٠٠٠ للحاوية اربعين قدم مع وجود خدمة Door to Door بفارق قليل اعلى من السعر المشار اليه وبالتالي ستكون الكلفة الكلية ٥٤٠،٠٠٠ الى ٧١٠،٠٠٠ الف دينار عراقي وهذا بحد ذاته سعر تنافسي لسعر شاحنات الاهالي الذي تصل الى ١٤٥٠،٠٠٠ مليون واربعمئة وخمسون الف دينار .

وجود شاحنات السكك يؤكد حاجة هذا القطاع لتطوير مراكز ورش الصيانة والتصليح اضافة الى الحاجة لتجديد قسم منها بشراء شاحنات سكك جديدة بشرط حل الاشكالات المشار اليها والتعاقد مع وزارات الدولة لتشغيلها.

خطوط النقل لشبكة وضعها جيد رغم قدمها ولكن وضعها في داخل منافذ الموانئ ليس بالمستوى المطلوب وتحتاج لصيانه ورفع للانقاض وفي اقسام منها مطمورة لاهمالها لفترة طويلة منذ حرب الخليج، من جانب اخر التوسع الحاصل في امتدادات شركات التشغيل المشترك للساحات الخلفية للارصفة واحاطتها بالاسيجة جعل تلك الخطوط شبه مغلقة بوضع ابوب على مسارات القطار والخطوط الناقلة له ويستغرق وقت لفتحها من قبل تلك الشركات ، اضف الى ان البوابة الرئيسية لمناء ام قصر الشمالي عدم وجود نقطة حراسة والتي تفتح بمجرد اشعارها ببوق قاطرة الشاحنات مما يستدعي الاتصال عبر الهاتف بالبوابة الرئيسية التي بدورها تتصل بالطوارئ ومن ثم ارسال دورية وهذه العملية تستغرق في اقل تقدير ساعة لفتح البوابة ومرور القطار.

رسم تعرفة النقل البري التي قدرها ٢٥٠٠٠ خمسة وعشرون الف دينار عن كل حاوية يتم تحميلها عبر شاحنات السكك حالها حال سيارات الحمل العامة تشكل عائق اخر وتكلفة اضافية تقلل من مستوى المنافسة باقل الاسعار التي يتميز بها قطاع السكك ويسعى لها والتفرد.

النقل البري

تعد الشركة العامة للنقل البري احدى تشكيلات وزارة النقل العراقية الرصينة التي تعمل بنظام التمويل الذاتي ، تاسست عام ١٩٧٠ كشركة تابعة للمؤسسة العامة للتجارة لغرض المساهمة في تسهيل وتسيير اعمال النقل البري على مستوى العراق ، دأبت الشركة منذ تاسيسها لتكون اكثر تخصصا ارتباطها بالتجارة لترتبط بوزارة

النقل كشركة متخصصة بالنقل البري لتكون الناقل الوطني الاول في العراق .
عملت الشركة العامة للنقل البري بطاقة النقل المملوكة لها والشركات المؤتلفة معها والتي بلغت اكثر من ٢٥ شركة بقوة بما يتطابق مع التزاماتها بمسؤوليتها المجتمعية في العمل من اجل الاستدامة فقد استطاعت ادخال التكنولوجيا الحديثة الى معظم مفاصل العمل من خلال تطبيق نظام المنافيست الالي على معظم منافذها الحدودية كما تعمل على تطبيق برنامج الكتروني متطور يؤمن تنظيم دخول وخروج الشاحنات الى ميناء ام قصر (موقع الشركة العامة للنقل البري، ٢٠١٧)
عدد السيارات ٥٦١ سيارة حمل تقوم بمهمة نقل المواد الغذائية والمعدات وغيرها في عموم العراق، وعدد شركات النقل المؤتلفة مع شركة النقل البري ٤٣ شركة وكل شركة تملك ١٠٠ شاحنة اي بعدد كلي ٤٣٠٠ شاحنة ليكون المجموع الكلي ٤٨٦١ شاحنة.
لدى الشركة خطط مستقبلية بتوسيع اسطولها البري الى ١٠٠٠ سيارة حمل شاحنة
فروع الشركة المنتشرة في عموم العراق هي سبعة فروع وكما يلي:
فرع الكوفة، فرع البصرة، فرع نينوى، فرع كركوك، فرع التاجي، فرع التاجي، فرع ابو غريب، فرع النهروان وكل فرع لديه ورشة صيانه خاصه فيه وتعمل بصورة جيدة
مع ذلك ان هذا الجزء من قطاع النقل مع وجود بعض الاشكاليات يشكل تهديدا صريحا وعلني لباقي قطاعات النقل وخاصة السكك على المستوى الداخلي وللمنافذ البحرية في التجارة الخارجية وكما موضح في الشكل (٥) .
من المعوقات والمشاكل التي تواجها هذه الشركة التعامل الصعب مع شركات متعهدي الشحن والتفريغ وموضوع الزيادة والنقصان في الحمولة اثناء تلك العمليات من والى السفينة في الحمولات المكيسة.
اشكالية الابتزاز من قبل عمال متعهدي التفريغ التي تؤخذ عنوة من سواق الشاحنات والتي تؤثر سلبا على سمعة الموانئ وان كانت ليس لهم علاقة كون الامر يتم في حرم الميناء ويشكل عدم رضاء لمستعملي الميناء وبالتالي يمثل زبونه في نهاية المطاف Customer of the Port لتصل هذه المبالغ من ٥٠،٠٠٠ الى ١٢٠،٠٠٠ الف دينار عراقي والتي تعتبر مخالفة لعمل متعهدي الشحن والتفريغ والتي تقع ضمن التزاماتهم مع شركة الموانئ في العقد المبرم معهم بعدم السماح للعمال باستغلال السواق في هذا الخصوص وبخلافه سوف يغرم المخالف ٥،٠٠٠،٠٠٠ خمسة ملايين دينار عراقي كما ورد في بنود العقد ويستبعد من دور العمل، لكن العمال يصرون على المخالفة.
ومن المشاكل التي تقف عائق لتطوير هذه الشركة الديون التي تستحقها لحساب وزارة التجارة والتي من المفروض استلامها في نهاية العمل وامكانية استغلالها لحالات الصيانة والتطوير دون تاخيرها.

التجارة الخارجية بالطرق البرية عبر منافذ حدود العراق البرية :

مع ازدهار هذه التجارة لصالح شركة النقل البري فانها تمثل منافس يلقي بضلاله على كاهل المنافذ البحرية العراقية في موانئ الجنوب، ولكن هذا لايعني ان نمنع هذه المنافذ من العمل او فرض قيود تعجيزية لتدفق تلك البضائع والتي وصفت بشكل مخجل للموانى العراقية في الشكل (٥) ضمن المسح الميداني لجايكا ٢٠٠٩. لان رخص المسارات سواءا كانت بحرية او برية يكون بالاخير لصالح السوق العراقي وبالتالي رخصه لمناطق الاستهلاك لتعزز بالاخير بشكل مريح للمواطن داخل العراق. فالحل الامثل هو خلق جو تنافسي بين تلك المنافذ ولا يخفى على الجميع ان المنف١ البحري يمثل المنفذ الارخص عاليا من حيث حجم البضائع المنقولة اضافة الى الحقيقة المعروفة ان ٩٠٪ من البضائع في التجارة العالمية تنقل عبر البحار فبالتاللي يوجد اشكال في تلك المنافذ يجب حله ولا حاجة بالقاء اللوم على النقل البري ونجاحة او الربط السككي الذي يتخوف منه البعض دون معرفة.

ذكر استطلاع حديث قامت به جايكا في عام ٢٠٠٩ من خلال لجنة استشاريه مسؤول عن مشروع تأهيل الموانئ المرحلة واحد(١) بينت أن شركات النقل بالشاحنات البرية لنقل البضائع بواسطة الشاحنات الى العراق من موانئ الدول المجاورة على ما يقرب من ٦٠٪ من مجموع البضائع الكلية الداخلة للعراق عبر الشحنات المستوردة من الطريق ٢ (ميناء العقبة في الأردن إلى العراق)، و٣٠٪ عبر شمال العراق وغربه من موانئ تركيا وسوريا، وحوالي ١٠٪ من إجمالي الشحنات المستوردة من خلال ميناء ام قصر UQP وميناء خور الزبير KZP الى المنطقة الجنوبية من العراق.

تقليل وقت السفينة في ميناء ام قصر UQP، لتجنب الوضع المحرج اعلاه بزيادة التكاليف وتعديل نتيجة دخول البضاعة للعراق باتجاه الموانئ، من خلال تقديم خدمة جيدة وتحسين المرافق في الميناء هو الهدف الرئيسي للحكومة العراقية والشركة العامة لموانئ العراق GCPI. (سالم، ٢٠١٣)

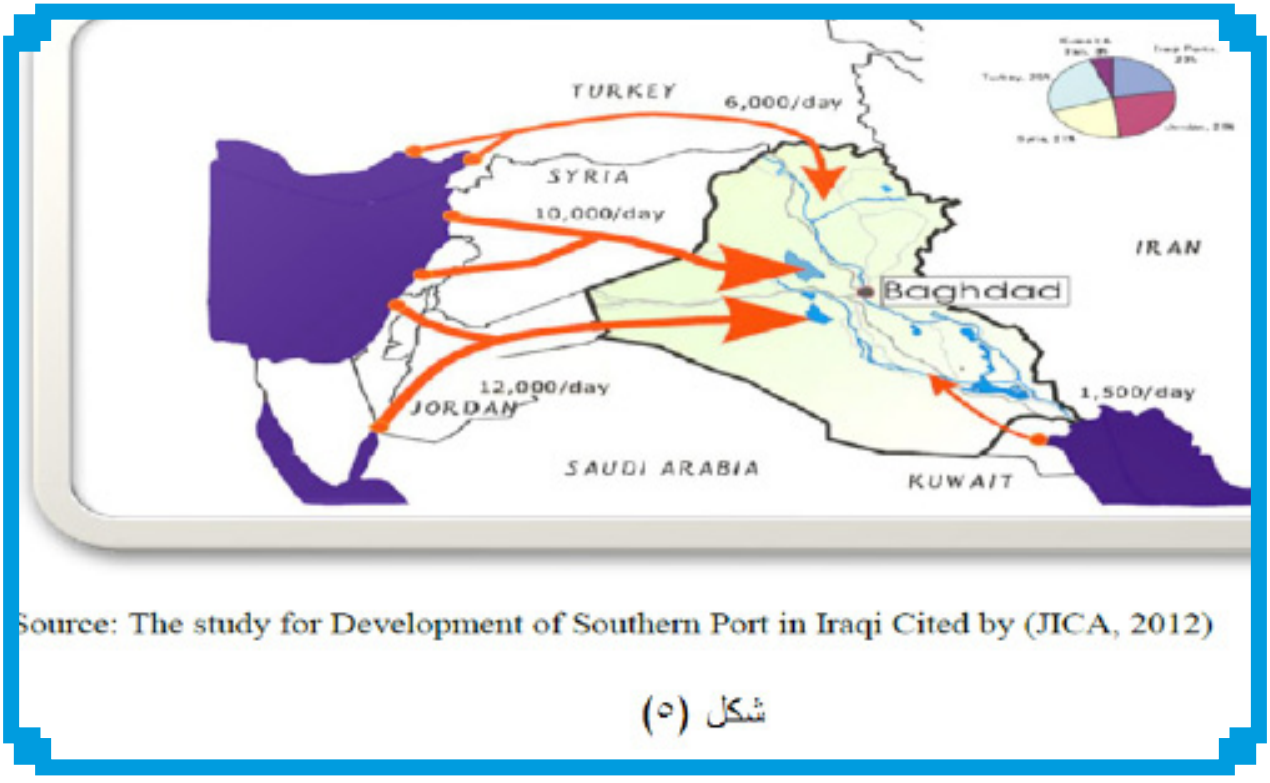

Source: The study for Development of Southern Port in Iraqi Cited by (JICA, 2012)

شكل (٥)

وهذا ما شكله اسطول النقل البري مع الموانئ كمحددات تمثل بعض حالات التأخير نتيجة عدم تجهيز كامل للشاحنات المطلوبة وضمن الوقت المقرر لوقت السفينة في الميناء مما يزيد فترة بقائها وبالتالي التكاليف المترتبة عليها وما يتصل به من خلال اتصال السفينة بسلسلة لوجستك محسوبة، تأثر على بقية اسطول شركات النقل والبضاعة المثبتة لكل سفينة وفي موانئ محدده بوقت ثابت لاحظ ملحق رقم (٢).

الشركة العامة لتجارة الحبوب

الشركة العامة لتجارة الحبوب أحدى شركات وزارة التجارة تقوم باستيراد الحنطة والرز لأغراض البطاقة التموينية واحد اهداف هذه الشركة هوتأمين حاجة البلد من الحنطة والرز للاستهلاك البشري وفق نظام الحصص للفرد بموجب البطاقة التموينية عن طريق الاستيراد.تتكون الشركه من الفروع والصوامع والمجمعات المخزنيه المنتشره في محافظات العراق كافه لتسهيل عمليات توزيع الخزين لغرض ايصاله الى الجهات المستفيده حسب الحاجه بالسرعه الممكنه. في قسم السيطرة النوعية يكون ضمان استلام الحبوب المستوردة والمحلية بأدق المواصفات وتطوير اداء كادر القسم من خلال الدورات المحلية والخارجية بالأضافة الى الاعتماد على الفحص المختبري بأحدث الاجهزة المختبرية العالمية. (الشركة العامة لتجارة الحبوب، ٢٠١٧)

توجد لدى شركة تجارة الحبوب اسطول من الشاحنات بعدد ما يقارب ١٢٠٠ شاحنة مخصصة لنقل مفردات البطاقة التموينية الواردة عبر السفن ضمن عقود وزارة التجارة اضافة لقيام هذه الشاحنات بمناقلة تلك المواد بما فيها الحبوب والزيوت الى الجهات المستفيدة من مخازن الشركة داخل وخارج كل محافظة .

اهم الاشكاليات المتعلقة بنقل البضائع من الميناء لمناطق الاستفادة هي:

١. الفحص المختبري

الفحص المختبري للبضاعة احدى اسباب التأخير الرئيسية للبضاعة التي تحصل بطريقة غير محسوبة على الاطلاق باحترام الوقت كون مواقع الفحص المختبري في بغداد التي تبعد ما يقارب ٦٠٠ كيلو متر وتكون اكثر باضعاف اذا ما حسبنا المسافة المقطوعة بالزورق من ميناء ام قصر للسفن الواقفة في منطقة الانتظار قرب العوامة (١) التي تبعد مسافة ما يقارب ٥٠ ميل بحري اي بما يقارب ٩٦ كيلو متر

٢. عقود وزارة التجارة

العقود التي تبرمها وزارة التجارة لم تحسب مع الموانئ العراقية نتيجةعدم جدولة تلك العقود مما ادى الى حصول زحمة في الموانى في اشهر دون اخرى والذي يؤثر سلباً على عمليات الشحن والتفريغ وشركات الناقلة للبضائع داخل العراق كشركة النقل البري والسكك وحتى الشاحنات المملوكة لتلك الشركة كون تلك العقود للاسف الشديد لا تستند الى خبرة في مجال الشحن والتفريغ والتي تصر على استخدام رافعات السفن التي تتعاقد معها مما اثر سلبا على الرافعات المرفأية للموانى وجعلها مهملة ومتوقفة كليا اضافة الى الاختيار الغير موفق للسفن الناقلة والتي اغلبها قديمة مما تعرضت عمليات التفريغ للتوقف نتيجة عطل رافعات السفينة.

اكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية

تعد اكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية المصدر الاساسي الرئيسي اذ لم يكن الوحيد في العراق لتشغيل الشركات البحرية الحكومية والاهلية، اضافة لكوادر عربية قامت بتخريجهم على مر تاريخ تاسيسها منذ سبعينيات الزمن الذهبي لبدايتها حتى يومنا هذا.

تحتوي الأكاديمية على الكثير من المختبرات والأبنية الحديثة والصفوف الدراسية وكانت تمتلك ايضا باخرة خاصة لتدريب الطلاب الباخرة ابن خلدون حيث كانت تسمى السفير البحري المتجول كونها تبحر في كافة البحار والمحيطات ويكتسب الطلاب من خلال رحلاتها كافة العلوم البحرية والهندسية الا أن الظروف التي مر بها البلد أدت الى توقف الباخرة عن العمل لعدة أسباب منها تعرضها لضربات صاروخية للاحتلال الامريكي اضافة الى توقفها طيلة الحصار الاقتصادي الذي فرض على نظام صدام التكريتي نتيجة حربه مع الكويت.

من جانب آخر تقوم أيضا بأجراء الدورات الأساسية البحرية والاختصاصية ودورات الكفاءة وتجديد الشهادات للضباط البحريين والمهندسين البحريين المنسوبين الى المؤسسات البحرية

العسكرية والمدنية مثل دورات (ربـــان أعالي البحـــار , رئيس مهندسين بحريين , رئيس ضباط بحريين , مهندس بحري ثاني , ضابط بحري ثاني , ضابط خفارة ملاحية ومهندس خفارة ملاحية) اضافة الى الدورات الحتمية المطلوبة مـن قبـل المنظمـة البحرية الدولية (IMO) للعاملين في القطاع البحري الأهلي والحكومي . وكذلك تقوم الأكاديمية ايضا بتأهيل وتدريب العاملين في القطاع البحري في الموضوعات التي تخص السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية للحد من التلوث البحري . (أكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية، ٢٠١٧).

واهم تحدي الاكاديمية هو عودتها للمجتمع البحري الدولي ورفع الصعوبات التي يوجهها خريجيها لعدم درجهم ضمن القائمة الدولية ال White List في المنظمة البحرية الدولية ال IMO . وكذلك فقدانهم لاهم معلم اكاديمي يعد البرنامج التطبيقي لطلبتها وهي الباخرة التخصصية ابن خلدون. اما من كانوا من طلبتها من خريجي ما قبل الحرب الخليج الثانية ١٩٩٠ وهم ضمن القائمة المعترف بها دوليا ويرغبون تجديد شهادتهم او الانتقال للمراحل والتدرج الوظيفي البحري يضطرون للسفر خارج العراق مما يسبب حرج مالي وسمعة بحرية كانت الاجدر في المنطقة بل يصادف ان اساتذة تلك الاكاديميات لدول الجوار هم من درسوا في الاكاديمية العراقية.

القائمة البيضاء

القائمة البيضاء White List تميز الدول التي لديها كشف وتأسيس لخطة الامتثال الكامل لمتطلبات الاتفاقية الدولية لمستويات التدريب ومنح شهادات المناوبة للعاملين في البحر لسنة ٩٥. وضعت هذه القائمة من قبل مجموعة غير متحيزه من «المختصين» في المنظمة البحرية الدولية، والقائمة إنشأت باستخدام معايير على سبيل المثال: ما هو نظام التراخيص لدى الادارة،والاشراف على مركز التدريب، وسير عملية إعادة تصديق الشهادة، ومراقبة دولة العلم ومراقبة دولة الميناء. على الرغم من عدم وجود بالفعل «قائمة سوداء»، الدول غير الملتزمة غالبا ما توصف بأنها على «القائمة السوداء».. (STCW onlineStuff، ٢٠١٤)

التشريعات-القانون البحري -السلطة البحرية

التشريع : يعد التشريع أهم مصادر القانون البحري وعلى القاضي الرجوع إليه أولا قبل غيره من المصادر ولا يقصد بالتشريع نصوص التقنين البحري فحسب بل نصوص التشريعات البحرية الأخرى اللاحقة لهذا التشريع تنفيذا لنصوصه. ومن ناحية أخرى تعتبر المعاهدات الدولية جزءا من التشريع يلتزم القاضي بتطبيقها متى صدر تشريع داخلي بالتصديق عليها .

القانون البحري يعرف بانه « مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالملاحة البحرية» يأخذ هذا التعريف الوسط أو المكان الذي تتم فيه الملاحة اي البحار حسب رأي دكتور طالب حسن موسى عميد كلية الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية الاردنية، ولا يأخذ بنظر الاعتبار الوسيلة التي تقوم بها الملاحة فلا تعد ملاحة بحرية، تلك التي تحدث في الانهار والقنوات والتي لا تعد بحاراً مما ظهرت الحاجة للبحث عن معايير لتعريف البحر، فظهرت معايير مادية واخرى قانونية. فالمعايير المادية مثلا (الجسر) الذي يتحدد فيه الجزء البحري عن الجزء النهري بالوقوف عند اول جسر مقام على النهر، فما بعده يعد بحرا وما خلفه يعد نهراً، على اعتبار ان الجسر يمنع عبور السفن البحرية من تحته. مع ذلك ان الجسر يعتبر معيار ضعيف كونه واقعة مادية قد تكون موجودة او لا يكون موجود اضافة الى كون الجسر اصبح يتحرك آلياً مما يسهل مرور السفن. المعيار الثاني الآخرهو المكتب الكمركي فعند اجتيازة لا تعد الملاحة بحرية، وايضا يعد هذا المعيار هو الاخر ضعيف كونه يعتمد على قرار ادراي من الدولة مما دعت الحاجه بوجوب وجود معيار قانوني يكون بديل ناجح عن المعيار المادي.

المعيار القانوني يعد المخرج بعدم الركون الى اجتهادات المحاكم، وما استقر اليه القضاء الفرنسي ونظرته للملاحة البحرية نظرة واقعية فقضى ان سبب وجود قانون خاص بهذه الملاحة لما تتعرض له من مخاطر بسبب طبيعة المكان الذي تتم

فيه. مع ذلك ايضا شابه بعض الانتقادات كون الملاحة في الانهار ايضا محفوفة بالمخاطر لاتقل عن مخاطر البحر. مما اعطى توسع لتعدد المعايير فضلا عن اعتماد الأسس العلمية الرصينة دولياً مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لجنة الاسكوا The Economic Commission for Western Asia (ESCWA) والذي اوردت تعريفه في الملاحة البحرية سلطنة عمان بقانونها البحرية في مادته الثالثة ما نصه «تعتبر الملاحة بحرية عندما تمارس في البحر والموانئ والمرافئ وأجزاء الأنهر المتصلة بالبحر» (دكتور طالب، ٢٠١٢).

السلطة البحرية يهدف قانون السلطة البحرية الى امور تنظيمية لقطاع النقل البحري والسلامة العامة كما جاء بقانون السلطة البحرية الأردنية والصادر من مملكة الاردن رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٦ وحسب المادة (٤ :(«تهدف السلطة إلى تحقيق ما يلي:

أ- تنظيم القطاع ومراقبته وتطويره بكل ما يشمل عليه من وسائط نقل ومعدات ثابتة ومتحركة وعاملين وخدمات مرافقة وملازمة وتوجيهية وفق خطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية وذلك مع مراعاة أحكام قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المعمول به.

ب- تعزيز دور القطاع الخاص ومساهمته في تنمية القطاع وتطويره .

ج- تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار في القطاع.

د- المساهمة في حماية البيئة البحرية ورفع مستوى السلامة البحرية .» (الهيئة البحرية الأردنية، ٢٠١٧)

وايضا جاء بمهام السلطة البحرية الاردنية:

- منح رخص ممارسة العمل في جميع أنشطة قطاع النقل البحري
- تسجيل السفن تحت العلم الأردني
- إصدار الشهادات القانونية للسفن الأردنية
- إصدار الوثائق الرسمية للعاملين في قطاع النقل البحري بما في ذلك وثائق المصادقة على شهادات الأهلية للمهندسين البحريين وضباط الملاحة البحرية
- القيام بأعمال الرقابة والتفتيش البحري على السفن الأردنية والمعدات البحرية داخل ميناء العقبة وضمن المياه الإقليمية الأردنية
- مراقبة أعمال القطر والإرشاد البحري والملاحة الساحلية ضمن المياه الإقليمية الأردنية
- متابعة أعمال البحث والإنقاذ البحري ضمن المياه الإقليمية الأردنية وخارجها
- التحقيق في الحوادث البحرية ضمن المياه الإقليمية الأردنية وعلى السفن الأردنية أينما وجدت
- التوصية للوزارة بالاتفاقيات البحرية الثنائية والإقليمية والدولية و متابعة تنفيذها
- منح رخص ممارسة العمل في جميع أنشطة قطاع النقل البحري
- التعاون والتنسيق مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بعمل الهيئة
- تمثيل المملكة في الهيئات والمنظمات والمجالس والاتحادات واللجان البحرية الإقليمية والدولية ومتابعة فعالياتها
- إعداد الدراسات وجمع المعلومات و البيانات ذات العلاقة بقطاع النقل البحري وتبويبها وتحليلها وإصدار النشرات والتقارير الدورية عن نشاط القطاع
- ممارسة صلاحيات دائرة ميناء العقبة المنصوص عليها في قانون التجارة البحرية
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من استيفاء السفن لمتطلبات الأمن البحري والأمن الصحي وحماية البيئة البحرية والاتصالات البحرية اللاسلكية بين السفن والهيئة ومواجهة آثار الحوادث والكوارث البحرية وحجز السفن المخالفة مع مراعاة أحكام قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
- تنظيم أنشطة الملاحة البحرية داخل المياه الإقليمية والرقابة عليها ، مع مراعاة أحكام قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
- توفير الاتصالات اللاسلكية الخاصة بالشبكة العالمية للاستغاثة والسلامة البحرية فيما بين السفن والشواطئ وتنظيمها وتوثيقها والرقابة عليها
- إصدار تصاريح عدم الممانعة لمغادرة السفن من المياه الإقليمية بعد التأكد من عدم وجود حجز فني أو قضائي عليها

• تنظيم دخول السفن إلى المياه الإقليمية والبحث عن الأشياء الساقطة في البحر واستيفاء الرسوم والأجور والبدلات بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية
• أي صلاحيات منوطة بجهات رسمية أخرى يخولها مجلس الوزراء للهيئة
(الهيئة البحرية الأردنية، ٢٠١٧)

ومن خلال هذه القرائة السريعة والخاطفة لتاريخ التشريعات البحرية عن القوانين البحرية واهميتها ودورها في انعاش التنمية الوطنية لما لها من تماس مباشر في تنظيم وتسيير التجارة البحرية الداخلية والخارجية مما يعطي الاسباب الموجبة لتشريعها كونها تمثل شريحة واسعة من المجتمع العراقي والدولي والنقاط الواردة في اهداف السلطة البحرية الواردة في التشريع الاردني اعلاة في النقاط أ ، ب ، جـ ، د والتي جئنا بها كمثال والتي تمثل نقاط جوهرية يحتم على السلطة التشريعية لمجس النواب العراقي اخذها في محمل الجد وتخصيص الوقت لقرائتها وتصديق المسودة التي رفعت من قبل وزارة النقل لجنة القانون البحري والتي تم احالتها لمكتب شورئ الدولة ومن ثم لمجلس النواب وكذلك دعوة الحكومة العراقية للاهتمام بقطاع النقل وتطويره ليكون منافس قوي مع دول الجوار والمنطقة.

التأمين البحري

عقد رضائي وملزم ويعتبر عقد من عقود حسن النية والذي يتعهد فيه المؤمن بتعويض المؤمن له بالطريق والمدى المتفق عليهما من الخسائر البحرية التي تتعرض لها المخاطرة البحرية (القانون الانكليزي عن التأمين البحري المادة ١/١٩٠٦) . ويمكن تعريفه ايضا بانه عقد يتعهد بموجبه المؤمن بتعويض المؤمن له، وفقا للطريقة والحد المتفق عليه، عن الخسائر البحرية التي تنشأ عن مخاطر بحرية (العتابي، ٢٠١٦).

* اهمية التأمين البحري وبخصوص اهمية التأمين البحري وفقا للاستاذ الدكتور مصطفى كمال طه والاستاذ وائل انور بندق في مقدمة كتابهم التأمين البحري في القانون المصري، الفرنسي، الانجليزي، اللبناني، الكويتي، السعودي الاردني، الليبي، القطري، البحريني، العماني في مقدمة هذا الكتاب» يشغل التأمين البحري مركزاً بالغ الاهمية في القانون البحري. فمن القليل النادر أن تسافر سفينة أو تنقل بضاعة بطريق البحر دون أن يقوم أصحابها بالتأمين عليها ابتغاء الأمن والضمان، حتى اضحت كل العلاقات القانونية البحرية تسوى في نهاية الأمر بين المؤمنين. بل إن بعض الحوادث البحرية كالتصادم والمساعدات البحرية التي تقع بين سفن مملوكة لمالك واحد تسوى بين المؤمنين كما لو كانت كل سفينة مملوكة لمالك مختلف. وليس من المغالات القول بأن التأمين البحري هو عصب التجارة البحرية وسبب نموها وازدهارها إذ جذب إليها رؤوس الأموال التي ما كان يمكن أن تقدم على التعرض لأخطار البحر لولا الحماية والطمأنينة التي يحققها التأمين لأصحاب السفن والبضائع.» (مصطفى كمال طه، وائل انور بندق، ٢٠٠٥) .

قرار مجلس الامن ٢٠١٧

بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠١٣ صوّت مجلس الامن بالإجماع على القرار ٢٠١٧ بإخراج العراق (جزئياً) من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات المترتبة عليه، ونقل حالة الملفات العالقة بين العراق والكويت من الفصل السابع (صلاحية مجلس الأمن في فرض العقوبات أو التدخل العسكري عندما لا تستجيب الدول المتنازعة لمطالب المجلس) إلى الفصل السادس (الحل السلمي للنزاع بين الدول). وتشمل الملفات العالقة إعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الى أوطانهم أو إعادة رفاتهم، وإعادة الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات الوطنية، التي استولى عليها العراق. ويظل العراق محكوماً بتسديد تعويضات إلى الكويت بقيمة ١١ بليون دولار (من أصل ٥٢ بليون دولار) الذي يأمل العراق أن يسدده والذي اشار اليه دكتور بارق شبر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين الذي تطرق فيه حول الآثار التأمينية لإخراج العراق جزئياً من التزامات الفصل السابع، وما يترتب على إخضاع العراق لهذه الالتزامات

أصلاً على قطاع التأمين العراقي الذي يضم الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المواد ٣٩-٥١ لمعالجة الأوضاع التي تشكل تهديداً للسلم أو إخلالاً به وكذلك الأعمال العدوانية. تقرر المادة ٤١ صلاحية مجلس الأمن لاتخاذ "التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية."

استنتج مصباح في نهاية المطاف عدم التوافق بان القرار سيوفر فرصه لشركات التأمين الحكومية والأهلية القائمة للعمل بفاعلية اكبر مع دخول الاستثمارات الجديدة كونه يقع، في الوقت الحاضر، في خانة التمنيات. لأن الإمكانيات الفنية المتوفرة لدى هذه الشركات هي، عموماً، دون المستوى المقبول دولياً وحتى عربياً ناهيكم عن القدرة الاحتفاظية المتواضعة لهذه الشركات وخاصة بالنسبة للمشاريع الهندسية والصناعات الكبيرة. لكنه نسى ان ذكر في نفس المقال « لقد ساهم الحصار الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٣) في تقويض قطاع التأمين مادياً وبشرياً وقزّمَ دوره في حماية الأصول الثابتة والمساهمة في الاستثمارات العينية والمالية.» وبالتالي فإن الإمكانيات الفنية المتوفرة والتي وصفها دون المستوى المقبول دوليا وحتى عربيا ما جاءت الا بسب هذا الانعزال الدولي والعربي ابان فترة الحصار وحماقات اللانظام الصدامي البائد فيكون بالنتيجة من اثاره.

وما ذكره د. بارق شُبّر، في مقابلة مع "العالم الجديد يؤيد ما اشرنا اليه " أن صدور القرار ٢٠١٧ سيؤدي إلى «انخفاض تكاليف التأمين على نقل الركاب عن طريق الجو الى العراق بمعنى انخفاض اسعار تذاكر السفر من والى العراق، كما نتوقع انخفاض تكاليف شحن البضائع، مع انخفاض تكاليف تنفيذ المشاريع من قبل الشركات الاجنبية في العراق بعد زوال عوامل المخاطرة التي كانت تدخل في حساب الكلفة.» وكذلك اشار اليها مصباح نفسه بالهاجس الأمني هو ما يحول دون زيارة معيدي التأمين إلى العراق، وقد انقطع هؤلاء عن زيارة سوق التأمين العراقي منذ غزو العراق للكويت رغم الدعوات المقدمة لهم من قبل شركات التأمين العراقية. (شبر، ٢٠١٣)

وبالتالي فان المشكلة الأساسية هي ابتعاد قطاع التأمين العراقي في فترات الحروب والحصار الاقتصادي عن تخصصه مما جعل كوادره في عزله تامه عن العالم والتطور الحاصل في مجال المعلومات والتكنلوجيا اضافة الى فقدانهم للمهارات التي اشار اليها استاذ مصباح كمال في فترة الستينيات والسبعينات لانشغال الكوادر التالية لهم بدلا من الاستفادة من خبراتهم للبحث عن لقمة العيش لعوائلهم بامتهان حرف اخرى.

الاستنتاج والمقترحات
Conclusion and Suggestions

واقع التجارة البحرية في العراق حقيقة متلازمة مع حياة الانسان العراقي رغم التحديات التي تواجهه، وعلى الحكومة العراقية ومؤسساته البحرية ومجلس نواب شعبه الاهتمام بهذا القطاع المهم الذي بانتعاشه تستديم الخدمات المقدمه لمواطنيه ويستمر تواصله التجاري بالعالم الخارجي عبر البحر والذي يمثل الشريان الابهرلحياة ابناءه وتحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية واهم تلك الخطوات:

- دعم المؤسسات التعليمية ذات الاهتمام بالقطاع البحري وعلى رأسها اكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية كونها المؤسسة الحكومية التي تمثل المصدر الرئيسي المغذي للشركات البحرية الحكومية (شركة الموانئ العراقية وشركة النقل البحري وشركة ناقلات النفط) والاهلية وبضمنها الوكالات البحرية الممثلة لكبرى الشركات العالمية كشركة بارول وانشكيب وكاك وغيرهن كثير. واهم خطوة هي الدعم المالي وتخصيص مبالغ لتأهيل الكادر التعليمي في حصولهم على درجات الدراسات العليا من الماجستير والدكتوراه والخطوة المهمه هي اعادة تلك الاكاديمية للعمل الدولي واعادة العراق للقائمة البيضاء باعتماد

المناهج العلمية او مصادقة الحالية مع المناهج المعتمدة في المنظمة البحرية الدولية ال IMO ضمن شروط الاتفاقية الدولية للتدريت ومستويان منح الشهادات للمناوبين في البحر كود ٩٥ النافذ STCW.

وكذلك شراء باخرة تدريب جديدة عوضا عن الباخرة التخصصية ابن خلدون التي دمرت ابان حرب الكويت وعند عجز وزارة الدفاع عن تمويلها بالامكان تحميلها ماليا على الوزارات والمؤسسات والشركات التي ترفدها هذه الاكاديمية بطلابها وتجعلها تسير للامام بل كوادرها المتقدمة هم من حملة شهادات هذه الاكاديمية.

*الاهتمام بالموانئ العراقية بتفعيل السلطة البحرية اضافة الى اقرار القانون البحري، وادراج المواد القانونية للسلطة البحرية الاردنية اعلاه كمثال صارخ على ان مواده ليس بالصعبة والتي لا يمكن مناقشتها في البرلمان العراقي لانها ليست محل جدال سياسي لا سمح اللّه ، بل هي مرتبطة بالتنمية الاقتصادية للبلد ومؤثر كبير في تنمية مواره الاقتصادية وتحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاهيه الاجتماعية لافراده والتي يسعى اليها اعضاء مجلس النواب العراقي ان كانوا صادقين في دعواهم والتي صدعوا فيها رؤوسنا في حملاتهم الانتخابية المتكررة. كذلك القضاء على التداخل الحكومي للجهات الساندة التي باتت تشكل العبئ الاكبر والقلق الثابت للتجارة العراقية وتعرض تجارتهم لخسائر اضافية نتيجة حالات التأخير الغير مبرر اضافة للابتزاز مما يزيد من تكلفة البضاعة

الداخلة لذلك المنفذ الحيوي. والحل الامثل في الفترة الحالية لحين تفعيل السلكة البحرية هو المطالبة بتفعيل المذكرة التي قدمها وزير النقل كاظم فنجان الحمامي وتفعيلها على مستوى مجلس النوب في موضوع دمج الكمارك بالموانئ العراقية في دائرة واحدة.

* تنفيذ مشروع مرافق استقبال النفايات من السفن Port Reception Facilities الذي اقرته اتفاقية ماربول الدولية وشروطه الالزامية من قبل الدول الاعضاء في الاتفاقية في توفير المرفق ضمن القرار B-٤,٥ والقرار ٧ وغيرها من القرارات الملزمة وبالتالي يمثل المشروع حماية البيئة البحرية للمياه الاقليمية العراقية ومنع التلوث الناجم من السفن وتنفيذ متطلبات اتفاقية ماربل MARPOL CONVENTION REQUIREMENTS وملاحقها PROTOCOL ٧٣-٧٨ . وخضوع عمل المرفق لقوانين الدولة العراقية والاشراف المباشر من قبل الموانئ العراقية فيما يخص الاجراءات المتخذه في معالجة النفايات ومواد الصرف الصحي بعد التأكد من عدم تأثيرها على البيئة وكذلك الاشراف على الاجور المترتبة جراء تقديم تلك الخدمات للسفن القادمة ولدينا بحث بهذا الخصوص قدمناه لشعبة البحوث والدراسات في الشركة العامة لموانئ العراق ولاقى ترحيب من الادارة العليا وشكلت لجنة مختصة لتفعيله واعتبر فرصة استثمارية بقرار مجلس الادارة الاسبوع الماضي سيعلن قريبا ان شاء الله.

*تطبيق نظام الادارة الالكترونية في الموانئ العراقية وباقي قطاعات ودوائر الدولة، لما لها من اهمية في ربط الموانئ مع شبكات التجارة الخارجية وتطبيق نظام بشكل متكامل لدورات العمل الاساسية داخل الموانئ والتي كانت بدايته مع الشركة الكورية في الميناء الشمالي ومجموعة الريا في الميناء الجنوبي لموانئ ام قصر، ولتحقيق الهدف المنشود وتطبيقه في الميناء ان تضمن الشركات المنفذه والمتقدمة بالعروض بتطبيق نظام متكامل لدورات الجهات العاملة لربط الميناء مع ادارة وسلطة الميناء وتلك الجهات هي (الكمارك,الوكالات البحرية, المصارف, المستوردين والمصدرين, وكلاء الاخراج والمخلصين الكمركيين, النقل البري, مكتب وزارة التجارة والسايلو, المدونة الدولية, الصحة, الحجر الزراعي, البيطرة, الشركات العاملة والمستثمرين من شركات التشغيل المشترك وبضمنها شركة نافذ)، تنظيم عمل محطات الحاويات والبضائع وتأمين الاتصال الالكتروني مع السفن القادمة والمغادرة لضمان التفريغ والتحميل الامن للبضائع في عنابر السفن والساحات لتكون معرفة الكترونيا بالارقام والبيانات.

* الشركة العامة لسكك الحديد والربط السككي للموانى والذي يمثل المكمل الحقيقي لتدفق البضاعة من منابعها الى مناطق الاستهلاك والصديقة للبيئة مقارنتا بالنقل بالشاحنات، باعادة التوزيع العنكبوتي وتحديث القديم منه بما يتلائم والحاجة الفعلية للبلد والتطور الحاصل لحجم البضاعة ويكون ذلك بالتعاقد مع وزارة التجارة ووزارة الصناعة كخطوة اولى وعلى ضوء بضاعتها يتم اعمار السكك وزيادة شاحنات سكك النقل بعد حل موضوع نقل البضاعة من ساحات الخزن لساحات الكشف الكمركي ومن ثم لعربات التحميل والتي تزيد من كلفة البضاعة ويتم التعامل في مسألة التخفيض على اساس الفائدة العمومية ومنها التخفيف على كاهل الشوارع العامة وتقليل الحوادث التي تحصل على الطرق الداخلية والخارجية التي تمثل خسائر بالارواح والاموال وانعاش واقع عمل هذه الشركة العريقة. وضع سونار سككي متخصص يسهل عملية التفتيش الكمركي من خلاله دون الحاجة لنقل الحاوية لمناطق الكشف الكمركي البعيدة عن خطوط السكك داخل الموانى. اعفاء رسم تعرفة النقل البري التي قدرها ٢٥٠٠٠ خمسة وعشرون الف دينار كون التعرفة تمثل استعمال الطرق البرية والسكك بحد ذاتها بعيدة عن استعمال تلك الطرق. تحسين وضع خطوط النقل لشبكة السكك داخل منافذ الموانئ ليكون بالمستوى المطلوب وتحتاج لصيانه ورفع

للانقاض وفي اقسام منها مطمورة لاهمالها لفترة طويلة منذ حرب الخليج، ومعالجة التوسع الحاصل في امتدادات شركات التشغيل المشترك للساحات الخلفية للارصفة المحاطة بالاسيجة ووجود الابوب على مسارات القطار والخطوط الناقلة له ويستغرق وقت لفتحها من قبل تلك الشركات مما يتطلب من شركة الموانئ فرض توفير ابواب الكترونية لكل شركة من شركات التشغيل المشترك وضعت مسيج في مسار السكك الحديدة ليسهل على سائق شاحنة السكك فتحه عن بعد، دون الحاجة للاتصال والانتظار لساعة من الوقت وما شابه.

* شركة النقل البري وان كانت تشكل منافس كبير للمنافذ البحرية فهي الوسيلة التي يكتمل بها تدفق البضائع من الموانى لمناطق الاستهلاك بعد السكك الحديدية ولكي نجعلها مزدهرة وقابلة للتطور لسد حاجة الموانى دون تاخير البضائع الواصلة وما تشكلة من قلقل للسفن وشركات الشحن، ادخالها ضمن النظام الالكتروني المرتقب تأسيسة في الموانئ وتجهيزها باجهزة تحديد الموقع الGPS واجهزة التعقب وتأمين وصولها بسلامة، والنظام الالكتروني سيضمن وجود العدد الفعلي الذي تدعي الشركات المتألفة مع شركة النقل البري. التعجيل بشراء السيارات التي عددها ١٠٠٠ شاحنة والتي اعلنتها تلك الشركة ضمن مناقصة في موقعها الرسمي لضمان ديمومة اسطول الشركة وتوسيعه. شراء صهاريج لنقل الزيت والنفط ومشتقاته البنكر للسفن لتزويد مناطق الحاجة. حل اشكالية عمال متعهدي التفريغ من قبل شركات الشحن والتفريغ تحت سلطة الموانئ واحكامها بقانون يضمن للجميع الحقوق وخاصة ضمان ربح العامل دون اللجوء للطرق الغير قانونية بربطهم بمنظومة شركة الموانئ او شركة النقل البري ضمن ارباح نسبية لكمية الحمولة المفرغة، وابعاد شركات متعهدي الشحن والتفريغ ودمجهم بشركة واحدة كما هو الحال في ميناء لاسبيزيا الذي شاهدناه شخصيا اثناء دراستنا للحصول على درجة خبير في ادارة الموانئ سنة ٢٠١١-٢٠١٢.

* الاهتمام بالتأمين البحري وشركات التأمين الوطنية بتدرريب الكوادر العراقية في الدول المتطورة في هذا المجال اضافة الى توفير مصدر محلي لتدريب بعض العناصر العراقية التواقة للتعلم والارتقاء بمستوياتها الفنية في التسويق والاكتتاب، وتسوية المطالبات، والتعامل مع متطلبات إعادة التأمين في الداخل والخارج وبالتالي تجاوز المشكلة الأساسية المتمثلة بعدم كفاءة قطاع التأمين في العراق من ناحية التنظيم ووجود التخصصات في التسويق والكلفة والإستثمار والتعويض لتغطية الفراغ التأميني الفني الحالي لإدارة النشاط اليومي بكوادر تأمينية عراقية مقتدرة، دون الحاجة إلى استيراد الكادر، المؤهل فنياً ولغوياً. قرار وزارة المالية سنة ٢٠٠٥ التي فتحت الباب امام الشركات الاجنبية للتأمين والعمل دخل العراق والحالة السلبية والمؤثرة لتطوير في نظر المختصين، فمن الاجدر اعادة النظر فيه وتعديله بالتعاقد مع شركات استشارية عالمية مع اشراك الكوادر العلمية العراقية في الداخل والخارج لمناقشة هذا الامر، وان كنا نختلف معهم، للوصول الى قرارات تساهم في عملية بناء اقتصاد العراق واعادة سابق عهد الذي كان رياديا عربيا وعالميا فترة الستينات والسبعينيات .

* الشركة العامة لتجارة الحبوب أحدى شركات وزارة التجارة عليها دراسة الواقع الحالي لعملها مع الموانئ بوضع حلول مفصلية فيما يتعلق بالفحص المختبري الذي يسبب التاخير للسفن التي تبرمه وزارة التجارة مع شركات الشحن البحرية وجدولة تلك العقود مع الموانئ بما لايؤثر سلبا على تفريغ تلك البواخر وتنظيم ارساله باسطول النقل بالشاحنات العائد لتلك الشركة وبقية الشركات كشركة النقل البري والشركات المتألفه معه. تجديد الاسطول ودراسة جدوى الموجود الحالي باستبداله بما يحقق سرعة عمل لجميع اطراف العمل.

* من اهم مفاصل تحسين واقع العمل المؤسساتي الذي سينعكس ايجابا على واقع التجارة بالعموم والصناعة البحرية بالخصوص هو

تطوير افراد هذه المؤسسات، ولا يرقى هذا الواقع الا بالعامل الانتقائي على اساس علمي رصين ضمن ستراتيجية واضحة ومحددة لاختيار الافراد بعيدا عن الانتقاء الحزبي الذي نعاني منه منذ سقوط اللانظام الصدامي، وحتى في فترت حكمه الاسود الذي سلط العديد من شخصياته معتمدا مبدأ الشخصنة والولاء والعرق والطائفة ، وجاءت الحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ التي انتهجت نفس الاسلوب بالموروث الفطري ولربما بشكل اعمق ومكشوف للقاصي والداني.

المبدأ الامثل لهذا الامر هو اعداد خطة عمل مدروسة، بإشراك مختصين وخبراء لوضع المناهج المتطابقة تماما لما تعتمده المنظمة الدولية الايمو بما يؤمن عودة العراق للقائمة البضاء كما اشرنا اليه اعلاه، وكذلك اعداد الاشخاص وخصوصا للكوادر المتقدمة (قادة المؤسسات) بالاختيار الامثل للاشخاص ثم اختبارهم لمعرفة مستواهم والشخصية القيادية لكل فرد والاعداد لتدريبهم وارسالهم للجامعات المعتمدة باخذ الدرجات العليا للماجستير ضمن خطة ستراتيجية للمستقبل والتي تتمثل باختيار الاوائل للطلبة الخريجين من الجامعات لمختلف التخصصات ومن ضمنها اكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية ويتم مقابلتهم واختبارهم ضمن لجنة محايدة يتم تشكيلها من جميع تشكيلات الشركات البحرية الحكومية والاهلية اضافة للجامعات المعتمدة لغرض اختيار من تتوفر فيه الروح القيادية للمؤسسة المعينة والتخصص البحري او المحاسبي او الهندسي وغيره اضافة للدرجة العلمية والذكاء بعيدا عن الحزبيه والمناطقية- -وتكون الاشارة والمشورة باعداده لتلك الشركات والجامعات وبقية المؤسسات لنقطع الطريق على التداخل الحزبي وغيره.

"If you fail to plan, you plan to fail", (Horck ٢٠٠٨)

يرسل لتلك الشركات المرشحون سواءٍ كانت موانئ او نقل بحري او الاكاديمية وكذلك بقية الجامعات بكتاب رسمي يتضمن طريقة الاختيار والاشارة لاعداده للموقع الذي يعد له في المستقبل في هذه الشركة او تلك المؤسسة ضمن ثلاثة مراحل، الاولى تهيئته لاتقان اللغة الانكليزية، والثانية تعريفه بالعمل الذي سيكون فيه الراعي والقائد له والخدمة في جميع مفاصل تلك المؤسسة على مراحل بثلاثة اشهر لكل مفصل، والثالثة يعطى فرصة الدراسة لنيل درجة الماجستير في الجامعات الرصينة خارج العراق بعد ان يكمل المراحل جميعها ضمن فترة السبعة الى عشرة سنوات وعلى المستوى البحري تكون الجامعة البحرية الدولية WMU والتي مقرها في مملكة السويد الاختيار الامثل والتي تعتبر احد تشكيلات المنظمة البحرية الدولية ال IMO برعاية الامم المتحدة ليكون قائد المؤسسة معروف دوليا لما تحويه هذه الجامعة من مناهج ضمن المقررات الدولية والتعارف الدولي للمشاركة الواسعة التي تحصل مع كل دفعة لمعظم بلدان العالم .

الصيرفة المستدامة أحد الادوات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة

رنا نبيل سلمان
ر. ملاظين / دائرة تطوير القطاع الخاص

المستخلص

هدف البحث الى تقديم أطار وصفي معرفي عن انشطة ووظائف الصيرفة المستدامة كأحد المداخل والادوات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على تطبيقات الصيرفة المستدامة من خلال تقديم التمويل الأخضر في قطاعات عديدة تشمل الصناعى والطاقة والبيئة والزراعة والموارد والمعادن والصحة والتعليم والمجالات الأخرى ، وقد أستند البحث الى فرضية أساسية تمثلت في وجود علاقة ارتباط وتأثير بين تطبيق انشطة الصيرفة المستدامة وبين تحقيق التنمية المستدامة ، وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات وخرج بمجموعة من التوجيهات والمقترحات.

١.مشكلة الدراسة :

ادى اهمال الاعتبارات البيئية وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في العراق الى الإخلال بالمنظمات البيئية وتدهور الوضع البيئي مما انعكس ذلك على الخطط وتنفيذها مخلفا بيئة غير متوازنة علاوة على عرقلة التنمية الاقتصادية وتذبذب معدلاتها وفرص استدامتها للأجيال الحالية والأجيال القادمة وذلك بسبب غياب التمويل والدعم المصرفي للمشاريع البيئية ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات الآتية:

١-هل هناك توجهات لتطبيق الصيرفة المستدامة في المصارف العراقية ؟

٢-هل توجد فروق معنوية في توجهات المصارف العراقية نحو تطبيق الصيرفة المستدامة؟

٢.اهمية الدراسة :

تبرز اهمية الدراسة من خلال الاتي :-

١-انها تركز على احد الموضوعات الحديثة والذي له ابعاد استراتيجية الا وهو موضوع الصيرفة المستدامة الذي يعد من التوجهات السائدة لدى المصارف العالمية في الوقت الراهن .

٢-اغناء المكتبة العربية بإحدى الدراسات المتعلقة بتمويل المشاريع البيئية التي تعد من اهم انواع الاستثمارات الخضراء والاهمية التي تشغلها على الصعيدين الاقليمي والدولي.

٣-تطرقها الى احد القطاعات المهمة وهو القطاع المصرفي الذي له ادوار مهمة يؤديها .

٤-تميز الموضوع بالاهتمام الدولي اذ ان برنامج البيئة للأمم المتحدة قد اصدر دليلاً مهما للصيرفة والتنمية المستدامة .

٣-هدف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق الاتي :

تقديم أطار معرفي وصفي عن الصيرفة المستدامة كأحد الادوات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة.

٤-فرضية البحث :

استند البحث الى الفرضية الرئيسة الاتية :

توجد علاقة ارتباط وتأثير بين تطبيق انشطة الصيرفة المستدامة وبين تحقيق التنمية المستدامة.

٥- منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي بتقديم أطار فكري معرفي عن الصيرفة المستدامة.

٦- أدوات البحث :

اعتمد البحث على وسائل عديدة لجمع البيانات و المعلومات ذات العلاقة بموضوعه و كما يأتي :-

اعتمد الجانب النظري من البحث بما تيسر من إسهامات الكتّاب و الباحثين والمؤلفين , والتي جُمعت من مواقع الانترنت و الكتب و المجلات و الدوريات العلمية و المقالات و البحوث و الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث .

المبحث الأول

أطار مفاهيمي عن الصيرفة المستدامة

تعد الصيرفة المستدامة Sustainable Banking من الموضوعات المصرفية المهمة التي حظيت باهتمام كبير من المصارف على الصعيدالعالمي في السنوات الأخيرة ، فقد نضج خلال تلك السنوات توجه نحوالصيرفة المستدامة بعدها من اهم المؤثرات في التنمية المستدامة بطريقة إيجابية من خلال المنتجات والخدمات المصرفية مثل صناديق الائتمان المشتركة والاتحادات الائتمانية والتمويل المستدام، ان العمل المصرفي المستدام او مايسمى بالصيرفة الخضراء او الصيرفة الابداعية او الصيرفة البيئيةتستهدف معدل عائد طويل المدى مع تقييم بيئي للمشاريع التي تم تمويلها وهذا يمثل الترابط الايجابي بين الصيرفة والاستدامة.(Olaf, ٢٠١٢:١٠)

سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الصيرفة المستدامة وتاريخها ومبادئها واهدافها وانشطتها وادوارها ووظائفها.

اولاً: مفهوم الصيرفة المستدامة والمصرف المستدام والتمويل الاخضر

Sustainable Banking and Sustainable and green Finance Bank Concept

تهدف الصيرفة المستدامة الى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة والبيئة من جهة اخرى وذلك باعتماد سياسات اقتصادية مالية فاعلة للحفاظ على البيئة .

ويندرج الاهتمام بالبيئة ضمن مفهوم الاقتصاد الاخضر Green Economic الذي عرفته الامم المتحدة بانه « الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية ، ويمكن ان ننظر للاقتصاد الاخضر في ابسط صوره كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية. Makower,٢٠٠٩:١٢))

ويمكن تعريف الصيرفة المســـــتدامة

بكونها(الخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف لعملائه الذين يراعون الأثر البيئي والاجتماعي في اعمالهم).(bouma,٢٠٠١:١٠١)
وكذلك تُعرف بانها (استخدام المال لإحداث تغيير ايجابي ودائم ذي قيمة للمجتمع والبيئة وتحقيق ارباح من خلال تمويل الشركات والمؤسسات والمشاريع التي تضيف قيمة وتنفع الناس والبيئة بدعم من المدخرين والمستثمرين الذين يقدمون المساعدة لجعل العالم مكاناً أفضل). ((middleton,٢٠٠٩:٣١
في حين عرفهاbiswas بأنها « الفلسفة التي يتبعها المصرف ومفادها ان يتسع نطاق فائدة المصرف من موظفيه والمساهمين ليشمل عملائه والاقتصاد كله وفي الوقت نفسه الحد من اي آثار لامبرر لها في المجتمع والبيئة ((Biswas.,٢٠١١:٣٣
ويشار للصيرفة المستدامة بأنها (المسؤولية الاجتماعية التي عرفها البنك الدولي بوصفها مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع كله لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد.
(القاضي، ٢٠١٠ :٧)
كما يشار الى الصيرفة المستدامة بمصطلح التمويل الاخضر ويعرف بأنه « الجمع بين التحسينات التشغيلية والتكنلوجيا وتغيير عادات العميل في العمل المصرفي بما يحقق منافع للجانبين وتبني ممارسات صديقة للبيئة ». ((Papastergion, ٢٠١١:٢٠٦)
كما يُطلق عليها الصيرفة الاخلاقية او الاجتماعية وتقوم بالاستثمار ومنح القروض للمشاريع التي تخدم المجتمع والبيئة ولهذا تسمى الاستثمار المسؤول اجتماعياً(Socially Responsible Investment).

اما المصرف المستدام Sustainable Bank فهو مصرف مشابه بعمله للمصرف العادي لكنه يراعي العوامل الاجتماعية والبيئية ويشجع الممارسات التي تحد من انبعاث الكربون.
(Weber,٢٠١١:١٥)
في حين يُعرف التمويل المستدام بانه» ممارسة خلق القيمة الاقتصادية والاجتماعية من خلال خدمات ومنتجات الاسواق المالية التي تكون مستدامة على مر الزمن»Norton,٢٠٠٥:٥٥))
وعرف strandberg التمويل المستدام ايضا بانه (توفير المنتجات والخدمات المالية التي تعزز الرفاه الاقتصادي ولا تضر البيئة والمجتمع).
(strandberg,٢٠٠٥:٥)
ويُعرف التمويل المستدام كذلك بانـــــــه (التمويل الذي يتعامل مع النُظم والسياسات التي تعمل على اتخاذ كل القرارات المالية التي تصبو الى تنفيذ مهمته البيئية والاجتماعية). (Gelder,٢٠٠٦:٢٤).
كما عرف مجلس الاعمال للتنمية المستدامة World Business Council for SustainableDevelopment (١٩٩٨) » المسؤوليةالاجتماعية في منظمات الأعمال «بأنها (التزام مستمر من الشركة لنهج سلوك أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وكذلك تحسين جودة حياة العاملين وأسرهم، وأيضا تحسين جودة حياة المجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام). (Hao, ٢٠٠٥:٢).

ثانياً: مبادئ الصيرفة المستدامة Principles of Sustainable Banking

وضع الاتحاد العالمي للخدمات المصرفية المبادئ الاساسية للصيرفة المستدامة والتي تتمثل بالاتي:- Jurin,٢٠١٢:٧٥))
المبدأ الاول : الصيرفة المستدامة تعتمد أنموذج عمل ثلاثي الابعاد.
يركز مبدأ العمل ثلاثي الابعاد على ان تقوم المصارف المستدامة بتصميم وتطوير منتجات وخدمات تلبي احتياجات المجتمع مع حماية البيئة فضلاً عن تحقيق الربح كشرط اساسي ولكن ليس هدفه المستقل بذاته. وان المصارف المستدامة بتبنيها نهج العمل ثلاثي الابعاد تتجنب الحاق

الضرر بالبيئة والمجتمع وكذلك تستخدم الاموال في نشاطات ذات منفعة لمختلف الاطراف.

المبدأ الثاني : تحفيز المجتمعات لخدمة الاقتصاد الحقيقي وتمكين نماذج الاعمال الجديدة من مقابلة احتياجاتهما.

تتبنى المصارف المستدامة علاقات قوية مع عملائها من خلال الفهم والتحليل لانشطتهم الاقتصادية ومساندتهم ليصبحوا اكثر استدامة ذاتياً.

المبدأ الثالث : علاقات طويلة الأمد مع الزبائن وفهم مباشر لنشاطاتهم الاقتصادية وما تتضمنه من مخاطر.

تقوم المصارف المستدامة باستخدام ادوات تحليل الخطر للمنتج منذ نشأته وتعد هذه الخطوة في غاية الاهمية للعملاء لتحقيق المصالح التجارية لهم.

المبدأ الرابع : تتحقق الاستدامة طويلة الاجل من خلال القدرة على التكيف مع الاضطرابات الخارجية.

تتبنى المصارف المستدامة استراتيجية طويلة الاجل لتتمكن من الحفاظ على اعمالها والتكيف لمواجهة الاضطرابات الخارجية وفي الوقت نفسه يمتلك المصرف والعميل على حد سواء معرفة انه لا يوجد ضمان كامل ضد هكذا اضطرابات.

المبدأ الخامس : الشفافية والحوكمة الشاملة.

تحافظ المصارف المستدامة على درجة عالية من الشفافية في الادارة واعداد التقارير مع المحافظة على مواكبة تطورات المجتمع الخاص بالمصرف وليس المساهمين او الادارة فقط ، وكذلك اعتماد مبادئ وآليات الحوكمة للشركات.

المبدأ السادس : جميع المبادئ المذكورة انفاً تكون جزءاً لا يتجزء من ثقافة المصرف.

تبحث المصارف المستدامة لتضمين هذه المبادئ في ثقافة مؤسساتها بحيث تستخدم بشكل روتيني في عملية صنع القرار وعلى جميع المستويات.

ثالثاً: انشطة الصيرفة المستدامة Sustainable Banking Activities

يمكن توضيح الانشطة التي تسهم فيها المصارف المستدامة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتبني المشاريع ذات الاولوية وكالاتي :-

١ - المشاريع المتعلقة بالطاقة والطاقة البديلة: الطاقة المتجددة هي الطاقة المولدة من مصدر طبيعي غير تقليدي، مستمر لا ينضب، ويحتاج فقط إلى تحويله من طاقة طبيعية الى أخرى يسهل استخدامها بواسطة تقنيات العصر وهي الطاقة الشمسية والخلايا الضوئية والمحطات الشمسية الحرارية والسخانات الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المساقط المائية وطاقة المد والجزر وطاقة امواج البحر وطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الغازية وطاقة حرارة جوف الارض . (عمايرة ،٢٠١٢: ١٢)

٢-المشاريع المتعلقة بحماية البيئة (ايجاد الصداقة مع البيئة) من خلال التمويل الاخضر وتتمثل المشاريع الصديقة للبيئة بالاتي :- (Naumann, ٢٠١١: ٢٥).

أ- الزراعة الخضراء في الدول النامية التي تركز علي المساحات الصغيرة التي من الممكن أن تخفض الفقر، والاستثمار في الطبيعة التي يعتمد عليها الفقراء، كالمحميات والصيد وغيرها.

ب-زيادة الاستثمارات في الأصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء في حياتهم اليومية

ج-الاعتماد على الطاقة المتجددة لأنها تساعد في حل مشكلة فقر الطاقة .

د-الترويج للسياحة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية غير الملوثة للبيئة، لأنها تعتمد على دعم الاقتصاد المحلي وحل مشكلة الفقر.

هـ- المشاريع المرتبطة بتطوير قطاع الموارد المائية:تهدف الاستدامة المصرفية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والمشاريع الزراعية الصغيرة للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمجتمعات المائية

والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.unver,٢٠٠٣:٣١))

٣-المشاريع المرتبطة بالغذاء وتحقيق الامن الغذائي : تهدف الاستدامة المصرفية إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه unver,٢٠٠٣:٣٢))

٤-برامج مكافحة الفقر والبطالة:يعد برنامج الخليج العربي لدعم متطلبات الأمم المتحدة الإنمائية بإنشاء بنوك الفقراء في الوطن العربي كإحدى المبادرات الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي لمحاربة الفقر والتخفيف من حدته في المجتمعات الفقيرة بالوطن العربي، وتهدف بنوك الفقراء إلى تقديم خدمات الإقراض متناهي الصغر لشريحة أفقر الفقراء اعتمادا على مبدأ الثقة ، بعيدا عن القيود والضمانات التي تفرضها البنوك التقليدية، وذلك لرفع المستوى المعيشي لتلك الفئة ولكي تصبح قوة منتجة تعتمد على ذاتها وتسهم في دعم مجتمعاتها.

ويستهدف مبدأ الإقراض متناهي الصغر شريحة افقر الفقراء ، وهم الذين استهدفتهم (أهداف الألفية الثالثة للتنمية)، التي تدعو إلى خفض معدل الفقر إلى ما نسبته ٥٠٪ بنهاية العام ٢٠١٥، هؤلاء الذين تضيق أمامهم ـ بل وتنعدم ـ فرص الاقتراض من البنوك العادية بسبب الضمانات التي تطلبها، وبناء عليه فإن تمويل مشروعات الإقراض الصغير والمتناهي الصغر تأتي على وفق آلية مرنة تتمحور حول الآتي:(unver,٢٠٠٣:٨٧)

أ-تحديد الفئة المستهدفة من شريحة أفقر الفقراء والأسلوب الذي يتبناه كل بنك بما يتناسب وأوضاع المجتمع.

ب-أتباع آلية إقراض مرنة قد لا تتطلب من المقترض ضمانات أو رهن ممتلكات لقاء الحصول على القرض.

جـ- حرية كاملة للمقترضين في اختيار أنشطتهم الإنتاجية والاستثمارية على أساس معارفهم ومهاراتهمتضمن نشاطاتهم بعض البرامج التي تشجع التنمية الاجتماعية وتساعد الفقراء على الادخار.

٥- برامج التعليم العام والتعليم العالي:وندرج ادناه المقاييس التي تشكل جزءاً من المبادئ والإجراءات المتعددة التي يمكن أن تقدم الاستدامة في مجال التعليم:(الفقهاء، ٢٠١٢ : ١٠)

أ-تقديم الموارد (بما فيها وقت المدرسين).

ب-أن تكون نسبة الطلبة للمدرس قليلة.

ج-بنية تحتية جيدة، ومعدات حديثة.

د-عمليات وسياسات إدارية تدعم التعلم والتعليم.

ه-جوائز للتعليم.

و-توفير التمويل للأعمال التي تسهم في تطوير التعلم والتعليم.

ز-ثقافة مؤسسية تقدر وتشجع التعلم والتعليم.

ح-ممارسات وسياسات تدعم تبادل الأفكار.

ط-توافر مجالات تدريبية متخصصة داعمة للتميز.

ي-أن يكون للتميز في التعليم قيمة في عملية التقدم والترقية الوظيفية.

٦-مشاريع حاضنات الاعمال: وهي تلك المشروعات

التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الاجل (الاستراتيجية) والقصيرة الاجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين (١٠ – ٥٠) عامل(Lubica,٨٦:٢٠١٢) .

٧- مشاريع الاسكان والاعمار:يمكن تعريف المشاريع العمرانية المستدامة بأنهاعمران يخطط وينفذ وتتم ادارته باسلوب يراعي البيئة مع مراعاة تقليل استهلاك الطاقة والموارد مع تقليل تأثيرات الانشاء والاستعمال في البيئة وتحقيق الانسجام مع الطبيعة . (القيق, ٢٠١٥: ٣).

٨-مشاريع تعميم المعرفة والتكنلوجيا المعاصرة :تهدف هذه المشاريع إلى توفير مصادر ومنتجات ومواد وخدمات، وأساليب تعلم فعالة ومتطورة وذات مستوى عال من الكفاءة تسهم في تطوير وتحسين مهارات مطلوبة لتحقيق الاقتصاد المبني على المعرفة.(poulos, ٢٠٠٨:٣)

٩- تمويل برامج ومراكز الابحاث والتدريب:ان الهدف من برامج التدريب هو معالجة المشكلات التي يواجهها المتدربين في حياتهم العملية أي ان البرنامج التدريبي يجب ان يتناسب مع مايحتاج اليه المتدربون من متطلبات ومؤهلات لأداء الاعمال التي يقومون بها ولكي يتحقق ذلك يجب اعداد برنامج تدريبي على وفق التحليل الوظيفي للمتدربين .

ان الهدف الاساسي من أي برنامج تدريبي هو توفير الامكانيات للعاملين لكي يتمكنوا مـــن :(ابو سلطان ، ٢٠٠٤ : ١٤)

أ-التأقلم والتجاوب مع احتياجات العمل و الوظيفة التي يعملون فيها.

ب-تنمية الكفاءات وزيادة المهارات وتحسين الاتجاهات بحيث يستمر نمو العمل و الإنتاجية.

١٠- برامج الارتقاء بالخدمات الصحية :تعرّف منظمة الصحة العالمية مفهوم الرعاية الصحية بأنـــه (الرعاية الصحية الأساسية القائمة على وسائل علمية وعملية ومقبولة اجتماعياً والتي يقدمها الجهاز الصحي لكافة أفراد المجتمع وعائلاته وبمشاركتهم الكاملة على أن تناسب المجتمعات والحكومات التي تطبقها من حيث التكلفة بحيث تحافظ على تطورها في كل مرحلة

الاستنتاجات والتوصيات

تناول المبحث الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في ظل الاطارين)النظري و العملي) و في ضوء نتائج عملية تحليل البيانات و المعلومات وكذلك التوصيات و المقترحات التي تم التوصل اليها و التي تساعد المصارف المبحوثة على التوجه نحو تطبيق الصيرفة المستدامة من اجل النهوض بواقعها ومواكبة التطورات الحديثة على الساحة العالمية وكالاتي:-

اولاً الاستنتاجات :

في ضوء عرض و تحليل الجانبين النظري و العملي للبحث تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات و هي كما يأتي :

١-تبين من خلال البحث انه لايوجد مصرف يذكر بتقريره السنوي اية خطوات او مبادرات يتخذها لتطبيق الصيرفة المستدامة.

٢-غياب الدعم من المنظمات غير الحكومية والحكومية للمصارف لتحفيزها للقيام بتمويل المشاريع التي تحقق الصيرفة المستدامة (الخضراء).

٣-اثبتت نتائج التحليل العملي ان هناك انشطة ذات طابع مستدام تطبق في العراق وبنسبة ٧٢ ٪ وتعلل المصارف عدم قيامها ببعض الانشطة لاحتياجها الى اموال كبيرة تفوق امكانية المصارف.

ثانياً التوصيات :

في ضوء عرض أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من خلال الجانبين النظري و العملي , فيما يأتي مجموعة من التوصيات المقدمة الى الجهات المستفيدة :-

١-على السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي ان تأخذ دورها بإصدار تعليمات للمصارف لاتخاذ خطوات نحو تطبيق الصيرفة المستدامة من خلال اعداد تقرير الاستدامة بشكل سنوي على وفق مبادئ مبادرة الميثاق العالمية (GRI) ويتضمن تقرير معلومات عن الانجازات والالتزامات في المجالات البيئية والاجتماعية .

٢-على المصارف ان تنظم برامج تدريبية متخصصة تعرف بالصيرفة المستدامة مفهومها وانشطتها ووظائفها ودورها المفيد للمجتمع.

٣-تشجيع التعاون الدولي للمساعدة في تطبيق الصيرفة المستدامة ويتحقق ذلك من خلال نقل التكنولوجيا والتمويل الاخضر وتمويل المشروعات الصغيرة ونقل افضل الممارسات المعتمدة في آليات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من اثاره .

٤-من اجل تنفيذ انشطة الصيرفة المستدامة وتوفير الاموال اللازمة يكون ذلك عن طريق :

أ-تبني المصارف ادوات ايداع جديدة بمعدل فائدة جيد لتوفير الاموال للمستثمرين الراغبين بالاستثمار في النشاطات الصديقة للبيئة.

ب-وضع سياسة اقراض جديدة للمصارف تتضمن منح امتيازات واولوية للمشاريع التي تحقق الصيرفة المستدامة مثل تسهيلات سعر الفائدة , عرض مبالغ عالية لقروض انشطة الصيرفة المستدامة او منحها قروض بضمانات ميسرة.

٥-اقتراح رؤية لتنفيذ أنشطة الصيرفة المستدامة بعدها جزءاً من عملية الاطار المؤسسي للتنمية المستدامة في البلد .

المناطق الحرة في العراق بين الواقع والطموح

كلثوم هاشم صحن
مدير قسم الدراسات والنشر/دائرة تطوير القطاع الخاص

منهجية البحث

ان منهجية البحث هي المسار العلمي لتحديد مشكلة البحث والهدف منه والفرضية وكما يأتي :

اولاً : هدف البحث

التعريف بالاطار المفاهيمي للمناطق الحرة بصورة عامة واهدافها واهميتها كذلك التعريف بواقع المناطق الحرة بالعراق ومقومات نجاحها والتحديات التي تواجهها والتصورات المستقبلية لتطويرها .

ثانياً : مشكلة البحث

تلعب المناطق الحرة بصورة عامة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والمناطق الحرة في العراق تمتلك العديد من مقومات النجاح مثل الموقع الجغرافي والسوق والموارد الطبيعية والقوى البشرية إضافة إلى التسهيلات والحوافز لكنها بالمقابل واجهت معوقات عديدة سياسية واقتصادية ومادية وقانونية وادارية لذا كان من الاهمية البحث في موضوع المناطق الحرة بالعراق وسبل تطويرها .

ثالثاً : فرضية البحث

المناطق الحرة في العراق تتوفر لها سبل النجاح لكن هناك عوامل ومعوقات وتحديات عديدة جعلتها غير قادرة على تحقيق أهدافها المتوخاة .

المقدمة :

نتجية الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العالم نتيجة للتطورات الاقتصادية السريعة والمصالح التجارية الدولية وانتشار طرق المواصلات والاتصالات الحديثة فقد شهدت المناطق الحرة ازدهاراً كبيراً وواسعاً .

ترتبط المناطق الحرة بطبيعة الاقتصاد القائم، وبالظروف الاجتماعية السائدة في البلد من جهة، وبمدى تفاعلها، أو تأثرها بالظروف الاقتصادية العالمية من جهة أخرى، وقد ساعدت العوامل الاقتصادية، والجغرافية على تطور، وزيادة الاتجاه نحو إقامة المناطق الحرة في العالم، لاسيما في العقود الأخيرة.

إن لجوء دول العالم إلى إقامة المناطق الحرة والانفتاح على العالم اقتصادياً يعتبر حلاً خاصة بالنسبة للدول النامية لغرض الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية وتوسيع رقعة الاستثمار والتصنيع , وزيادة حركة التبادل التجاري ورفد الدولة بموارد مالية إضافية بالعملات الأجنبية .

تعد المناطق الحرة وسيلة ناجحة لجذب الاستثمارات وتطوير الصناعة والصادرات وتوفير فرص العمل وزيادة الإيرادات من النقد الأجنبي والحصول على التقنية الحديثة ، لذا تعتبر وسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ومن ضمنها العراق الذي لابد من اللجوء إلى إقامة مناطق حرة جديدة وتوسيع القائم منها لغرض إنعاش الاقتصاد العراقي

حيث تمتلك المناطق الحرة في العراق العديد من المقومات مثل الموقع الجغرافي والسوق والموارد الطبيعية والقوى البشرية . فضلا عن الحوافز, والتسهيلات لكنها بالمقابل واجهت معوقات عديدة سياسية , واقتصادية , ومادية , وقانونية , وإدارية حالت دون تطورها ، وسيتم تسليط الضوء على الموضوع من خلال المباحث الآتية : -

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي للمناطق الحرة

سنتعرف في هذا المبحث على المناطق الحرة بصورة عامة (تعريفها ونشأتها والهدف من إنشائها والشروط الواجب توفرها بالمنطقة الحرة إضافة إلى أسباب إنشائها والنشاطات التي تتم داخل المنطقة الحرة) .

أولا : تعريف المناطق الحرة

يمكن تعريف المناطق الحرة على إنها (أراض محصورة كمركيا داخل إقليم وطني إذ تدخل وسائل التجهيز والبضائع الأجنبية دون قيود كمركية على أن يتم تخزينها أو تحويلها داخل المنطقة الحرة ليتم تصديرها إلى جهة أخرى يضمنها السوق المحلية ، بدون تدخل السلطات الكمركية وبمجرد تخريج البضائع من المنطقة للدخول إلى الإقليم الجمركي الوطني تفرض عليها المستحقات ، وتخضع للرقابة الكمركية) .

وبتفصيل أدق هي منطقة محددة من الأرض ميناء أو مدينة أو جزء منها مستثنى من إحكام التشريعات الكمركية والتجارية ، فضلاً عن إحكام السياسات الصناعية السائدة في الدول المضيفة أي أنها تتمتع بحريات أوسع في مجالات الاستثمار والتملك والإعفاء وتحويل الأموال ، وتتوفر فيها بيئة استثمار أكثر ملائمة من بيئة الدولة أي يخضع لنظام خاص يحتوي إعفاءات شاملة تختلف عن النظم المعمول بها في إنحاء البلد .

ثانياً : الهدف من إنشاء المناطق الحرة

تسعى الدول عن طريق إقامة المناطق الحرة لتحقيق أهداف اقتصادية وهي بذلك تعمل على جعل المنطقة الحرة وسيلة من وسائل تحقيق النمو الاقتصادي وان هذه الأهداف تصنف على عدة مستويات منها ما يتعلق بالأهداف التي تسعى البلدان المتقدمة إلى تحقيقها تتمثل في(حماية الأسواق المحلية ، إمكانية المنافسة في الأسواق الخارجية تخفيض تكلفة الإنتاج إضافة إلى الاعتبارات السياسية) والأهداف التي تسعى الحكومات لتحقيقها ومنها(اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، تنمية المبادلات التجارية وتجارة الترانزيت ، إقامة الصناعات التصديرية المتقدمة تكنولوجياً ، الاستفادة من موقع البلد الجغرافي لزيادة موارد الدولة عن طريق الضرائب على تجارة الترانزيت ، خلق فرص العمل وحل مشكلة البطالة ، جلب التكنولوجيا الحديثة ، توفير فرص لتدريب الأيدي العاملة ، تنويع مصادر الدخل ، تحقيق معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية ، تطوير الموانئ والمطارات وبعض المناطق النائية التي تقام فيها المناطق الحرة) كما إن المستثمرين يسعون لتحقيق الأهداف الخاصة بهم وهي (الاستفادة من الحوافز والمزايا التي تقدمها الدولة المضيفة ، الاستفادة من مزايا الموقع الجغرافي للدولة المضيفة لإغراض تسويقية ، الاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية ، حصول المستثمرين الدوليين على حق الإقامة الدائمة ، تخفيض تكلفة الإنتاج ، الاستفادة من تحرير الاستيراد ، الحصول على أسواق جديدة ، إمكانية تصدير السلع المتقادمة ، الميزات التنافسية لمنتجاتها) .

ثالثاً : الشروط الواجب توفرها بالمنطقة الحرة :

من أهم شروط إقامة المناطق الحرة هي :

- تحديد المساحة الجغرافية للمنطقة الحرة وعزلها عن باقي مناطق الدولة
- الخضوع لسيادة الدولة إداريًا، وسياسيًا، وامنياً .
- حماية تلك المناطق وحراستها تتم بواسطة قوانين البلد المضيف وأنظمته.
- تحديد الأنشطة المسموح بممارستها داخل المنطقة الحرة.
- تطبق فيها سياسات اقتصادية غير مطبقة داخل البلد تحتوي على العديد من الإعفاءات .
- تعامل المشروعات التي تقام داخل المنطقة الحرة كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الكمركية .
- توفر البنى الأساسية والخدمية المساندة والتي تساعد على خلق وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار.

رابعاً : أسباب قيام المناطق الحرة:

من أهم أسباب انتشار المناطق الحرة هي :

١-حرية التجارة وحرية انتقال السلع والخدمات بسهولة ويسر.
٢-المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .
٣-إحدى المصادر المهمة للحصول على العملة الأجنبية.
٤-مصدر مهم للحصول على التكنولوجيا الحديثة.
٥-المساهمة في التقليل من البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة .
٦-تطوير ورفع كفاءة إدارة الموارد البشرية الوطنية .
٧-تطوير القطاع الصناعي عن طريق زيادة مستويات الإنتاج والجودة للشركات المحلية.
٨-استغلال الموارد المحلية ، وتلبية حاجات الاستهلاك المحلي من المنتجات المصنوعة داخل المنطقة الحرة
٩-رفع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق مختلفة من هذه البلدان.
١٠-جعل المنطقة الحرة مركزاً للتبادل التجاري الدولي وتجارة الترانزيت وإعادة التصدير مما يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات .

خامساً : النشاطات التي تتم داخل المناطق الحرة:

لا توجد فرضية ثابتة للأنشطة التي يجب إقامتها في المنطقة الحرة الواحدة ، فلكل منطقة خصوصياتها، وأهدافها التي تجعلها تشجع نوعا معينا من الأنشطة التجارية لتحقيق الأهداف المرجوة .
بشكل عام فان الأنشطة والمشروعات التي يمكن إقامتها في المنطقة الحرة يمكن ان تأخذ احد الإشكال الآتية :-

١- المشروعات التجارية والمالية:

يرتكز نشاط هذه المشروعات على استيراد سلع من الخارج، ومن السوق المحلي. أما لغرض خزنها، أو إجراء بعض التعديلات عليها لدواعي تصديرها للخارج، أو للداخل مع المحافظة على الجوهر الأساسي للسلع .

٢- التخزين :

التخزين عامل مهم بالنسبة لمجرى الحركة والنشاط التجاري والصناعي لذا لابد من وجود مساحات ومستودعات لعمليات التخزين في المناطق الحرة تمتاز بالكفاءة لأنواع البضائع والسلع التي ترد من شتى البلدان إلى المنطقة الحرة ويشمل الحال البضائع التي تصنع داخل المنطقة الحرة .

٣- المشروعات الصناعية:

تندرج معظم الصناعات في المناطق الحرة في إحدى الصناعات الآتية :

أ-الصناعات الخفيفة: وتشمل صناعة الملابس الجاهزة والمصنوعات الجلدية والخشبية والصناعات الغذائية والمنظفات الصناعية والصناعات البلاستيكية والورقية وغيرها من الصناعات الأخرى.

ب-الصناعات المتوسطة: وتشمل صناعة الأدوات الكهربائية وإنتاج الزجاج والحاسبات والمستلزمات الطبية المختلفة وصناعة مواد البناء إلى غير ذلك من الصناعات الأخرى.

ج- الصناعات الثقيلة : مثل صناعة المركبات وأجهزة الحفر والماطورات .. الخ.

٤- المشروعات الخدمية: لكي تكون المناطق الحرة وسائل جذب للمستثمرين وتوفر الراحة والخدمات الضرورية للمستثمرين يتم تزويد معظم مشروعات المناطق الحرة بالخدمات العامة والأساسية لعمليات التصدير والاستيراد التي تشمل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه والطاقة ووجود وسائل ترفيهية أخرى مثل الحدائق العامة والمسابح والفنادق والمطاعم ووسائل الألعاب .. الخ.

المبحث الثاني : المناطق الحرة في العراق

سنتناول في هذا المبحث نشأة المناطق الحرة العراقية ومقومات نجاحها وأهدافها، واهم المناطق الحرة بالعراق حالياً ونشاطاتها والمعوقات والتحديات التي تواجه عمل المناطق الحرة العراقية والبعد الاقتصادي والاجتماعي لها :

أولاً: نشأة المناطق الحرة في العراق :

يرجع إنشاء المناطق الحرة في العراق إلى نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي ففي عام ١٩٦٩ تم إقامة منطقة حرة في ميناء أم قصر يعود استثمارها للموانئ العراقية ، وكان الاستثمار فيها مختلطاً وبلغت المساحات المخصصة لها (٧٥٠٠م٢) واقتصر نشاطها على التخزين التجاري الذي كان محدوداً ومتواضعا ، الأمر الذي لم يساعد على استمرارها طويلا وخلال الثمانينات ظهرت دراسات لإنشاء مناطق حرة في جنوب العراق وبالتحديد في منطقة (سفوان) إلا انه تأجل النظر في هذا الموضوع بسبب ظروف الحرب العراقية الإيرانية .

في عام ١٩٩٧ تم إصدار قرار كمركي ينص على إقامة منطقة حرة تجارية صناعية في خور الزبير جنوب العراق تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية إليها ، وفي عام ١٩٩٨ تم إنشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية ، بعدها ظهرت الحاجة إلى وجود مناطق حرة أخرى حيث تم إنشاء المنطقة الحرة في محافظة نينوى في فلفيل سنة ١٩٩٩ والمنطقة الحرة في محافظة الانبار في القائم نهاية عام ٢٠٠١.

ثانياً : مقومات المناطق الحرة العراقية:

تتمتع المناطق الحرة بالعراق بالعديد من مقومات النجاح تتمثل في :

١- الموقع الجغرافي : يحتل العراق موقعا استراتيجيا وسيطا بين دول العالم أي بين الشرق والغرب والمحيط الهندي وأوربا فهو قريب من الأسواق العالمية ، ويطل على الخليج العربي مما يجعله نقطة وصل جغرافي مهم لخطوط التجارة الدولية .

٢-الموارد الاقتصادية :- يمتلك العراق ثروة هائلة من النفط والغاز الطبيعي التي تساعد على قيام صناعات بترولية وكيمياوية مما يفسح المجال لقيام مشاريع وصناعات بترولية وبتروكيمياوية واسعة .

٣- المقومات التشريعية : إن التشريعات والقوانين الخاصة بالمناطق الحرة في العراق تهدف إلى جذب الاستثمارات إليها من خلال الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمرين.

٥-البنى التحتية : يسعى العراق إلى توفير خدمات البنية التحتية الأساسية والمساندة كطرق المواصلات الحديثة ، والاتصالات المتطورة والرخيصة الثمن ، وتوفير الماء ، والطاقة الكهربائية ، وخدمات الفندقة، والإيواء ، والخدمات الصحية إضافة إلى الخدمات المصرفية ومكاتب الشحن والتامين .

٧- انخفاض الكلف: إن ما يميز الاستثمار في المناطق الحرة العراقية مقارنة بالدول المجاورة هو انخفاض كلف الاستثمار للمشاريع سواء التكاليف الاستثمارية أم التشغيلية .

ثالثاً: الأهداف التي تسعى المناطق الحرة بالعراق إلى تحقيقها

تسعى المناطق الحرة بالعراق إلى تحقيق العديد من الأهداف يمكن إيجازها بما يلي :

١.جذب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية وتوظيفها داخل البلد في النشاطات الاستثمارية المختلفة وتشجيع عودة رؤوس الأموال المهاجرة .

٢.جذب التكنولوجيا الحديثة واستقدام المهارات والقابليات الفنية وتنمية وتطوير الموارد البشرية المحلية من خلال الاطلاع على أساليب العمل المتطورة.

٣.استغلال الموارد الأولية المتوفرة في البلد كمدخلات لصناعات متطورة وتوظيف المدخرات المحلية واستثمارها في الصناعة والتجارة ومختلف النشاطات الاقتصادية المقامة في المناطق الحرة .

٤.تنمية وتطوير المناطق النائية واستغلالها في إقامة المشاريع الاستثمارية وتنشيط خدمات قطاع النقل والاتصالات والمصارف وغيرها وتطوير الموانئ والمطارات وزيادة حجم إيراداتها .

٥.امتصاص البطالة من خلال توفير فرص عمل للقوى العاملة المحلية.

٦.تشجيع الصناعات التصديرية وتنشيط تجارة الترانزيت إضافة إلى تحفيز النمو الصناعي والتقني للقطاعات المختلفة في البلد .

٧.تعزيز دور القطاع الخاص من خلال إقامة مشاريع استثمارية في المناطق الحرة ورفد الاقتصاد الوطني بالعملات الأجنبية لدعم الميزان التجاري .

٨.تعزيز الروابط الهيكلية للقطاعات الإنتاجية والسلعية والخدمية في المناطق الحرة مع ما يكملها في الإنتاج ولمختلف الأنشطة الاقتصادية لتنمية الاقتصاد الوطني.

٩.تحفيز القطاعات الاقتصادية المحلية لتحقيق مستويات إنتاجية مشابهة لمثيلاتها في الخارج وذلك من خلال إيجاد مجال لمتابعة الأساليب العالمية في النشاط الاقتصادي والصناعي .

١٠.المساهمة في زيادة إيرادات السياحة من خلال تطوير البنى الارتكازية والأماكن الترفيهية لاسيما في المدن والموانئ الحرة .

١١.العمل على تنويع مصادر الدخل غير النفطية

ومعالجة التذبذبات الحادة في أسعارها من خلال اعتماد مصادر اقتصادية جديدة تمتاز بالديمومة والاستقرار.

رابعاً : أهم المناطق الحرة بالعراق حالياً ونشاطاتها

يوجد حالياً في العراق ثلاث مناطق حرة وهي :

١- المنطقة الحرة في خور الزبير

هي اول منطقة انشأت بالعراق عام ١٩٩٨ وتقع المنطقة إلى الجنوب الغربي من مدينة البصرة وعلى بعد ٤٥ كم ، وتبلغ مساحتها (١كم٢) أما مساحة المنطقة التوسعية ١٨كم٢ وتتميز بإطلالتها على الخليج العربي مما يجعلها نقطة وصل مهم لخطوط التجارة الدولية كما إنها تمتلك عمق تجاري نحو الأسواق العراقية والخليجية ومنها إلى الأسواق الأسيوية كما يوجد أكثر من منفذ بحري وبري يمكن أن تتعامل معه المنطقة الحرة حيث إنها مجاورة إلى ميناء خور الزبير وعلى بعد ٢٠كم تقريبا من ميناء أم قصر فضلا عن وجود منفذ سفوان الحدودي مع الكويت ومنفذ الشلامجة مع إيران . وان هذا الموقع جعلها وسط شبكة مفتوحة من وسائط النقل فمع وجود الخطوط الملاحية هنالك طرق المواصلات السريعة التي تربطها مع كافة المناطق الحرة ودول الجوار إضافة إلى قربها من مواقع الخامات والمواد الأولية مثل معمل الأسمدة ومعمل البتروكيمياويات ومعمل الحديد والصلب ومعمل الأنابيب ومعمل الغاز السائل ومصافي النفط ومعمل الاسمنت إضافة إلى وجود المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية المنوعة والتي تعتبر كلها مدخلات إلى العديد من الصناعات وبيئة ناجحة لكافة أنواع الاستثمارات الصناعية والتجارية والخدمية ، وتتمثل نشاطات المنطقة الحرة في (خور الزبير) بالنشاطات التجارية التي تشمل السيارات، وتخزين إطارات السيارات، والمعدات، والتجارة العامة، واستيراد، وتصدير، وإعادة تصدير للمنتجات العراقية المتنوعة، وتجارة المعدات، والمولدات، وتجارة المواد، والنقل البحري، واستيراد وتصدير المواد الثقيلة واستيراد وتصدير المواد الغذائية المتنوعة وخزنها في مخازن مشروعة وتجارة المنتوجات النفطية. أما النشاطات الصناعية في هذه المنطقة فتتمثل في صناعة أنتاج زيوت المحركات وتفكيك وتحوير المعدات والمركبات والصناعات الكيميائية واستيراد، وتصدير الاسمنت الفل، والمكيس، وصناعة العدد، والأدوات، والمواد الاحتياطية .

أما النشاطات الخدمية في هذه المنطقة فتتمثل في الخدمات النفطية وخدمات بيئية ومقاولات عامة وخدمات الاتصالات والانترنت وخدمات الرفع والنقل الثقيل ..

٢- المنطقة الحرة في نينوى

انشأت هذه المنطقة عام ١٩٩٩ وتقع هذه المنطقة في شمال البلد في محافظة نينوى وعلى طريق موصل – دهوك وتبعد حوالي ٢٠كم شمال الموصل وبمساحة ٤،٩ كم ٢ وتتميز المنطقة بالموقع المهم فهي تقع على مفترق الطرق البرية والسكك الحديدية في اتجاهات مختلفة إلى تركيا وسوريا والأردن وإيران مما يجعلها محور المبادلات التجارية للبضائع باتجاه هذه الدول ، إن هذه المنطقة قريبة من مصادر العديد من المواد الأولية والخامات والمنتجات الزراعية والحيوانية وهذه مدخلات للعديد من الصناعات الغذائية وغيرها. وشهدت هذه المنطقة منذ نشأتها إقبالاً ملحوظًا على الاستثمار في المشروعات التجارية والخدمية وخاصة عمليات تجارة السيارات ومركبات النقل إضافة إلى خدمات النقل والشحن والتخزين حيث بلغ عدد المشاريع في مختلف الأنشطة (٥٠) مشروعا معظمها تخصص في النشاط التجاري وتتمثل في الاستيراد والتصدير والتجارة العامة وتجارة السيارات وتجارة الملابس المتنوعة . أما النشاطات الصناعية في هذه المنطقة. فتمثل صناعة الحبوب وصناعة إنتاج المشروبات الكحولية والغازية وصناعة وتفكيك السيارات وكبس البالات . أما النشاطات الخدمية فتمثل خدمات نقل البضائع والإفراد وخدمات الهاتف النقال وخدمات ما بعد بيع السيارات وخدمات الاتصال والبريد .

وقد كان أداء المنطقة الحرة في نينوى ضعيفا بالمقارنة مع خور الزبير من حيث حجم رؤوس الأموال المستثمرة فيها .

٣- المنطقة الحرة في القائم

تم إنشاء هذه المنطقة عام ٢٠٠١ وتقع المنطقة

في الشمال الغربي من البلد في محافظة الانبار وعلى الحدود العراقية السورية ومساحتها (٣٠٠,٠٠٠) م٢ وترتبط بمحافظة نينوى بطريق (راوة / موصل) وصولا إلى الحدود التركية وترتبط بمحافظة البصرة بالطريق السريع وصولا إلى الخليج العربي كما إنها ترتبط بالمنفذ الحدودي في طريبيل عبر الطريق الدولي وصولا إلى الأردن وترتبط بالعديد من خطوط السكك الحديدية منها ما يصل إلى محافظة نينوى والأخر يصل إلى بغداد والبصرة ومنها إلى الموانئ وهذا الموقع جعلها متميزة بالأنشطة التجارية مع كافة دول الجوار .

ولقد اقتصر نشاط المنطقة الحرة في القائم منذ تأسيسها حتى عام ٢٠٠٩ على النشاط التجاري ، إذ تحتوي على مساحات واسعة قرب الحدود الدولية بما في ذلك أراضي فضاء ، والعديد من المخازن والمكاتب الجاهزة وقد هيمن النشاط التجاري على أنشطة هذه المنطقة إذ بلغ عدد المشروعات التجارية فيها (٣٤) مشروع دون تسجيل أي مشروع في الأنشطة الصناعية والخدمية .

وفيما يلي جدول يبين المساحات المعروضة للاستثمار في المناطق الحرة أعلاه

الموقع	المساحة المعروضة للاستثمار كم٢
خور الزبير	١٨,٥٦٠
نينوى	٤,٤٨٩
القائم	٠,٣٨١

خامساً : المعوقات والتحديات التي تواجه عمل المناطق الحرة العراقية :

هناك العديد من التحديات، والمعوقات التي اكتنفت عمل المناطق الحرة العراقية وحدت من إمكانية نجاح تلك المناطق في جذب الاستثمارات اللازمة لتطوير الاقتصاد العراقي وهي:-

١- انعدام الاستقرار الأمني والاقتصادي:

يشهد العراق في الوقت الحالي ظرفاً صعباً يتمثل بحالة انعدام الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وأوضاعاً داخلية غير مستقرة التي يترتب عليها عدم توفير البيئة الاقتصادية والاستثمارية الملائمة لأنشطة المنطقة الحرة الأمر الذي يجعل نجاح المناطق الحرة في العراق في ظل هذه الظرف صعباً.

٢- نقص الخدمات والبنى التحتية العامة:

المتمثلة بعدم توفر الطرق والمواصلات وخدمات الماء والكهرباء والصحة والمالية والتامين ومكاتب الاتصالات ومجالات خدمات الإعلام والدعاية والإعلان والترويج محلياً ودولياً والمخازن المبردة والعادية والحوانيت والمسقفات والساحات والأرصفة مما يتطلب حشد الجهد نحو توفير الحد الأدنى الضروري

لتامين النمو ونجاح المناطق الحرة .
٣- ضعف الخبرة في إدارة المناطق الحرة حيث إن هذه التجربة حديثة على العراق .

٤- تفتقر المنطقة الحرة في العراق إلى نظام مصرفي متطور: ان وجود نظام مصرفي جيد مهم جداً لنجاح المناطق الحرة حيث لايوجد في المناطق الحرة العراقية نظام مصرفي متكامل ولم توضع آليات واضحة لعملية فتح الحسابات المصرفية بالعملة الصعبة في المصارف العراقية خارج العراق للمستثمرين العراقيين في المناطق الحرة مما يشكل عائقاً يحول دون نجاح المنطقة الحرة .

٥- المشاكل التسويقية :
المتمثلة بعدم إمكانية المشروعات الخاصة التي تنتمي لشركات محلية لتسويق منتجاتها دولياً ومنافسة منتجات الدول المتقدمة من ناحية الجودة والأسعار وانعدام أساليب الدعاية والترويج لمنتجات المناطق الحرة فضلاً عن المشاكل السابقة الإدارية والخدمات العامة والقانونية ونقص النقد الأجنبي مما أدى ذلك إلى تفاقم المشاكل التسويقية.

٦- المعوقات القانونية:
يمكن إيجاز المعوقات القانونية بما يلي :-
• إن قانون المناطق الحرة قد منحها استقلالاً إدارياً وماليًا لكنها في الحقيقة لا تتمتع بهذا الاستقلال إلا بشكل محدود وان الصلاحيات المخولة لها لا تتيح المرونة الكافية والشفافية للبت بمختلف القرارات .
• وجود بعض التناقضات في القوانين المتعلقة بالاستثمار وخاصة موضوع البت في طلبات الاستثمار لبعض الأنشطة التي هي من صلاحية الهيئة في حين يلاحظ تدخل جهات أخرى في هذا الموضوع ومثال ذلك تدخل شركة موانئ العراق بخصوص الوكالات البحرية والبنك المركزي بخصوص تأسيس مصارف أهلية داخل المنطقة.
• إن العديد من الحوافز والإعفاءات الممنوحة داخل المنطقة لاسيما في النشاط التجاري تمنح الدرجة نفسها لكل المستثمرين الأمر الذي أدى إلى تفضيل التعامل بصفة مودعين مع المنطقة الحرة .

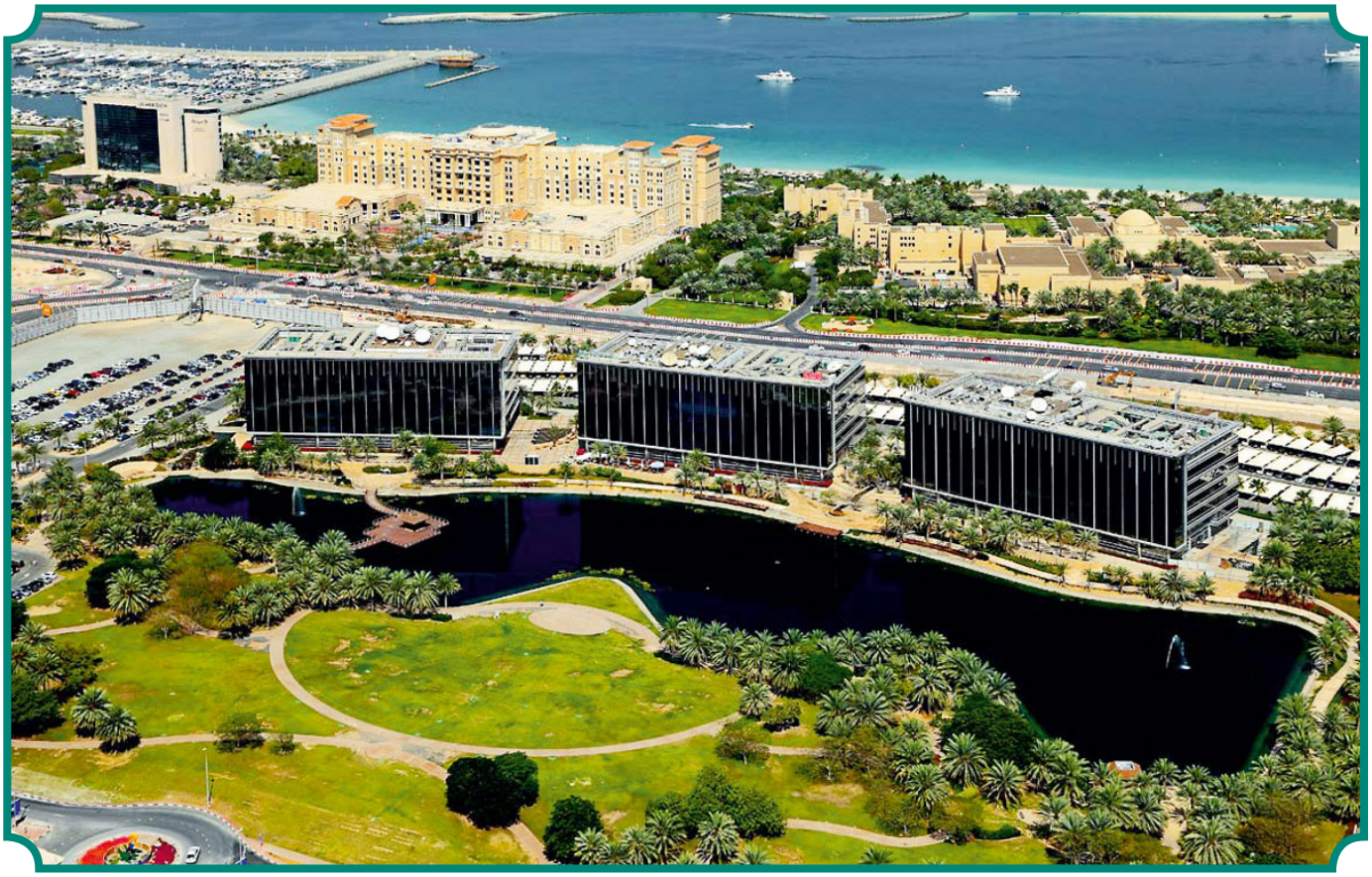

• عدم تفعيل بعض القوانين الخاصة بتنظيم إعمال المستثمرين .
• هناك فرق في اتخاذ قرار الاستثمار في المناطق الحرة العراقية ، وما تقدمه المناطق الحرة المجاورة من حوافز وتسهيلات إضافة إلى ما تتمتع به من بنى تحتية متطورة وما يمكن أن تقدمه المناطق الحرة العراقية وهذا الأمر يستدعي إيجاد مزايا تنافسية للمناطق الحرة العراقية .
• عدم تفعيل نظام الترانزيت حيث سمح قانون الهيئة والتعليمات الصادرة بموجبه بممارسة كافة الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية (عدا المحظور منها) وكذلك عمليات الخزن وأنشطة المرور العابر (الترانزيت) .
• فتح الوحدات الضريبية داخل المناطق الحرة الذي أدى إلى تحميل المستثمر والمودع رسوما إضافية فوق الرسوم المقرة أصلاً مما أسهم في عزوف المستثمرين.
• عدم تكامل الكادر الكمركي في المناطق الحرة الأمر الذي أدى إلى تذمر المستثمرين من تأخر إخراج بضائعهم من المنطقة الحرة وعليه لجوؤهم إلى المنافذ الحدودية الأخرى لإخراج بضائعهم بصورة مباشرة .

سادساً : البعد الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الحرة العراقية

المناطق الحرة تعد وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والمساهمة في بناء القاعدة الاقتصادية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان أهم الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحرة العراقية يمكن إيجازها بالاتي :

١- البعد المالي للمناطق الحرة العراقية :

إن من أهم الأهداف التي تنشأ من اجلها المناطق الحرة هو الهدف المالي بوصفها مصدراً أخراً للإيرادات العامة ، إذ أثبتت تجارب الدول المضيفة للمناطق الحرة فاعليتها في إيجاد مصدر جديد يضاف إلى تشكيلة مصادر الإيرادات العامة ، إذ يمكن أن تحقق عدة إشكال لمصادر الإيرادات من هذه المناطق عن طريق (تأجير الأراضي، بدلات التصدير، استحال الرسوم) . فضلاً عن ما يمكن دفعه المستثمر لقاء الخدمات التي تقدم في تلك المناطق ، ولقد عملت الهيئة العامة للمناطق الحرة لتعزيز العملية الاستثمارية واجتذاب رؤوس الأموال المحلية على دراسة واقع حال المناطق الحرة في العراق والمعوقات والمشاكل التي تعترض عملية النهوض بها بكل الوسائل الممكنة من اجل تفعيل عملها الاستثماري لغرض تحقيق وتعزيز إيراداتها لتساهم في تمويل الموازنة العامة إذا ما توفرت وتكاملت الفرص الاستثمارية وأخذت التحديات طريقها للزوال .

٢- البعد الاستثماري للمناطق الحرة العراقية:

حددت القوانين مدة الاستثمار في الأنشطة التجارية والخدمية بمدة (١٥) سنة والمشاريع الصناعية بمدة (٢٥) سنة وهي قابلة للتجديد مع ضمان حق المستثمر بالتصرف بالمشروع سواء بالتنازل أو المشاركة كلياً أو جزئياً ، فضلاً عن عدم الحاجة لوجود الشريك المحلي في حالة المستثمر غير العراقي، وعدم فرض أي قيود على المستثمر بخصوص هيكل وعدد العاملين المستخدمين من قبله وكذلك تسهيل إجراءات الدخول والإقامة للمستثمرين والعاملين الأجانب . وقد وضعت القوانين أسعاراً تنافسية للبدلات والأجور المقررة مراعين في ذلك (البدلات) والأجور في المناطق الحرة في البلدان المجاورة وهناك مراجعة مستمرة لقوانين وتعليمات المناطق الحرة بالشكل الذي يخدم المستثمر، ويسهل إجراءات العمل .أما من ناحية البنى الأساسية فهناك سعي مستمر لتطوير هذه البنى لجذب المستثمرين .

وبالرغم من مزايا الاستثمار التي يوفرها قانون المناطق الحرة العراقية رقم (٣) لسنة ١٩٩٨. إلا أن هذه المناطق لم تشهد لحد الآن توافد قوي للاستثمارات الأجنبية الراغبة في التوطن في تلك المناطق ، إذ إن المستثمر العراقي يحتل الجزء الأعظم من حجم الأنشطة المستثمرة في تلك المناطق.

البعد الاجتماعي للمناطق الحرة العراقية :

من الأهداف الرئيسة لإنشاء المناطق الحرة هو خلق فرص عمل والتخفيف من البطالة التي يعاني منها المجتمع وبالنسبة للعراق تعد البطالة من بين أكثر التحديات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي، إذ بلغت نسبة البطالة (١٥٪) في عام ٢٠٠٨ و(١٨٪) في عام ٢٠١١ وفي عام ٢٠١٧ بلغت نسبة البطالة (٤٠٪) وقت تعاني فيه معظم مؤسسات الدولة من البطالة المقنعة وفي ظل الظروف الحالية لا يوجد في الأمد القريب حل لهذه المشكلة ، إذ ان

البيئة الاستثمارية غير داعمة للمستثمرين، وعليه تبقى المناطق الحرة احد الحلول التي تساعد في تقليل هذه النسبة وتشير الاحصائيات الى ان مساهمة المناطق الحرة في توفير فرص العمل هي مساهمة ضئيلة حيث ان عدد العاملين في المناطق الحرة العراقية هو عدد ضئيل ولا يسهم في التخفيف من حدة البطالة التي يعاني منها المجتمع.

المبحث الثالث : دور الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية

سنتطرق في هذا المبحث إلى تأسيس الهيئة ومهامها واهم الانجازات المتحققة ومتطلبات تطويرها :

اولاً : تأسيس الهيئة

تم تأسيس الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية بموجب القانون رقم(٣) لسنة ١٩٩٨ ويقع مقرها في بغداد ويجوز لها فتح فروع داخل العراق وتتمتع الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير المالية ويتولى ادارة الهيئة مجلس إدارة يضم عدد من ممثلي الوزارات والدوائر ذات العلاقة ويرأس المجلس مدير عام الهيئة وبموجب المادة رقم (٤) من القانون تم تحديد مهام مجلس الإدارة .

ثانياً : مهام الهيئة

١- وضع السياسة العامة للهيئة .
٢- اقتراح إنشاء مناطق حرة أو إلغاءها .
٣- إعداد الخطط والبرامج التطويرية للمناطق الحرة وتنميتها .
٤- البت في طلبات الاستثمار في المناطق الحرة لإقامة المشاريع الصناعية والتجارية .
٥- تحديد الرسوم وبدلات الإيجار والخدمات المقدمة وغيرها من الأعمال الفنية والإدارية وقد تم تخويل البعض من صلاحياته إلى مدير عام الهيئة.

ثانياً : أهم انجازات للهيئة

١. أجراء مباحثات مع العديد من مجالس المحافظات(النجف الاشرف , ديالى , صلاح الدين , واسط , المثنى) لغرض أنشاء مناطق حرة داخل هذه المحافظات لما لها من أهمية في تنمية البناء الاقتصادي والاجتماعي للعراق بشكل عام والمحافظات بشكل خاص .
٢ . الاتفاق مع إقليم كردستان بشأن أقامة منطقة حرة في محافظة دهوك وذلك فتح فرع للهيئة داخل الإقليم استنادا إلى موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء على المشروع .
٣ . تشكيل لجنة في الهيئة لدراسة أعداد مسودة قانون الهيئة الجديد والتعليمات الصادرة بموجبة .
٤ أعداد دليل تعريفي للهيئة في أطار تنفيذ البرنامج الإعلامي للهيئة مع تغير موقع الهيئة الالكتروني إلى موقع دولي .
٦. قيام الهيئة باستحصال الموافقات الرسمية الخاصة بأنشاء مناطق حرة خاصة وفق قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ .
٧. توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب الإيراني
٨ . بروتوكول تعاون مع الجانب السوري
٩ . مذكرة تفاهم مع الجانب التركي
١٠. محضر اجتماع مع الجانب الاردني

مما تقدم نرى ان انجازات الهيئة متواضعة قياساً بالمهام المناطة بها من اجل تحقيق الاهداف المتوخاة .

ثالثاً: متطلبات تطوير المناطق الحرة العراقية(خطة عمل الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية)

تشير خطة عمل هيئة المناطق الحرة إلى أن أهم متطلبات تطوير المناطق الحرة في العراق هي :
١. العمل على تفعيل الأنظمة والتشريعات الخاصة بالاستثمار في المناطق الحرة بما يتلاءم والتطورات الاقتصادية العالمية. مع إجراء تعديلات على بعض الإجراءات المعمول بها حاليا بشكل يوازي التطورات الاقتصادية التي طرأت على الواقع العراقي والوضع الاقتصادي الدولي الحاصل في مجال حرية التجارة والاستثمار وحركة رؤوس الأموال في العالم.
٢. الاهتمام بمشاريع البنى الأساسية للمناطق الحرة .
٣.السعي من اجل التنسيق مع المناطق الحرة في دول الجوار من اجل الارتقاء بالمناطق الحرة العراقية إلى مصاف مثيلاتها في دول الجوار .

٤. العمل على تنشيط الاستثمار الصناعي في المناطق الحرة العاملة كافة لأنه يشكل ركيزة أساسية ومهمة في مجال الاستثمار .
٥. إمكانية دراسة إقامة مناطق حرة جديدة على ضوء ما تم تقديمه من طلبات استثمار بهذا الشأن من مجالس بعض المحافظات.
٦.العمل على توسيع مساحة المنطقة الحرة (بخور الزبير) وذلك لتغطية طلبات الاستثمار الجديدة وبشكل خاص الاستثمارات ذات المساحة الكبيرة.
٧. السعي لدراسة فتح منافذ ومواقع جديدة للاستثمار لإقامة مناطق حرة وبغية تحقيق هذه الأهداف في بعض محافظات العراق فمن المفيد ان تتوجه هذه المحافظات نحو تبني فكرة إنشاء المناطق الحرة على أن تقوم كل محافظة بتأسيسها وفق الميزة الاقتصادية التي تتمتع بها .
٨. إرسال كوادر من منتسبي المناطق الحرة العراقية إلى المناطق الحرة في الدول الأخرى للاطلاع على تلك التجارب وتطوير كفاءة المنتسبين ونقل ما تم الإفادة منه إلى المناطق الحرة العراقية .
٩.فتح آفاق جديدة في التعامل مع الهيئة الوطنية للاستثمار بما يضمن تنشيط حركة الاستثمار خدمة للصالح العام .
١٠.العمل على تفعيل تجارة المرور العابر (الترانزيت) وذلك لما يتمتع به العراق من موقع متميز لجعل العراق المنفذ الأهم ولما له من مردود مالي ينعش الاقتصاد العراقي .
١١.زيادة التنسيق بين الهيئة العامة للمناطق الحرة والدوائر المساندة لعملها (الكمارك، الضرائب، النقل البري، والوكالات البحرية، وغيرها) عن طريق إيجاد آليات عمل مشتركة .
١٢.توحيد الجهة المسؤولة عن اتخاذ قرار الاستثمار في المناطق الحرة العراقية وذلك لتعدد الجهات المسؤولة عن الاستثمار في العراق وهذا ما يؤدي إلى عدم معرفة المستثمر الأجنبي بالجهة المسؤولة عن الاستثمار وتعقد الإجراءات.

الاستنتاجات

١- في حالة إقامة المنطقة الحرة باعتبارها مشاريع تنموية متطورة يجب الوقوف على مقومات نجاحها والعوامل التي تعرقل عملها كذلك دراسة التوازن بين حجم الإيرادات المتوخاة وحجم النفقات .
٢- اختيار موقع المنطقة على أسس سليمة يعتبر من أهم الخطوات في إقامة المناطق الحرة كما ينبغي صياغة إستراتيجية اقتصادية واضحة للمنطقة الحرة كجزء من الإطار العام للسياسة الاقتصادية في البلد إذ يتم اختيار الأنشطة التي تتوافق مع هذه الإستراتيجية بشكل مسبق .
٣- الإطار القانوني للمناطق الحرة من العوامل المهمة التي تسهم في نجاحها لذا ضرورة وجود قاعدة تشريعات أو إطار تشريعي واضح وملائم للمناطق الحرة العراقية يحوي أهم التفاصيل لتسهل عمل تلك المناطق إضافة إلى الإجراءات التنظيمية .
٤- إقامة المناطق الحرة يساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام من خلال اجتذاب رؤوس الأموال والاستثمار الصناعي وإدخال التقنية المتطورة وخلق فرص عمل جديدة وزيادة حجم الصادرات وموارد النقد الأجنبي وعلى وجه الخصوص توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ومواكبة التطورات الاقتصادية المتسارعة على الصعيد الإقليمي والدولي لذا لابد من إقامة مناطق حرة جديدة في العراق متطورة والاهتمام بما موجود منها .
٥- استخدام الأساليب والوسائل الحديثة في الإعمال الإدارية وفي تبادل البيانات والمعلومات في كل من المنطقة الحرة والدوائر الساندة له دور مهم في نجاح عمل المناطق الحرة اضافة الى توفر الكوادر المتطورة والمدربة .
٦- تعدد الجهات الحكومية والجهات المساندة التي يتعامل معها المستثمر في المنطقة الحرة والذي يؤدي إلى إرباك المستثمر وتعقيد الإجراءات .

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة نقدم التوصيات الآتية :
١. الاهتمام بالبنى التحتية للمناطق الحرة والتي تلعب دوراً مهماً في نجاح المنطقة الحرة وذلك من خلال الاهتمام بـ (الخدمات ، الفنادق ، طرق المواصلات والمطارات ، المخازن ، وسائل الاتصال الحديثة ، الوسائل الترفيهية ... الخ)
٢. تسهيل عملية التعاملات المالية في المناطق الحرة من خلال فتح فروع للمصارف أي وجود نظام مصرفي يسهل عملية التعاملات بالعملة الصعبة والمحلية .
٣.اعتماد الأساليب والوسائل الحديثة من (حاسبات

وبرامجيات وتقنيات ... الخ) في الإجراءات الإدارية والمالية وفي تبادل المعلومات والبيانات وكافة الإجراءات التنظيمية .

٤. تطوير كفاءة المنتسبين ونقل ما يمكن الإفادة منه من تجارب الدول الناجحة إلى المناطق الحرة العراقية وتنمية وتطوير قدرات ومهارات العاملين في الهيئة العامة للمناطق الحرة وخاصة في مجال الاستثمارات وكيفية الترويج للنشاط الاستثماري واستخدام فن الإقناع في التفاوض من خلال إشراكهم بالدورات التدريبية داخل وخارج العراق والاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال .

٥. التوسع في إقامة مناطق حرة جديدة في محافظات العراق ومنها المنطقة الحرة في سفوان واقليم كوردستان (السليمانية) والاهتمام بما موجود منها من خلال تظافر جهود الوزارات والدوائر المعنية بتقديم المساعدات سواء كانت فنية او لوجستية لتسهيل عمل الهيئة العامة للمناطق الحرة وفض الإشكالات التي تعيق عملها .

٦. التنسيق بين الهيئة العامة للمناطق الحرة والهيئة الوطنية للاستثمار وخاصة في مجال الحوافز والإعفاءات التي تمنحها كل منهما لكي لا تتعارض مع الأخرى حيث إن موضوع الحوافز للمستثمرين والإعفاءات تلعب دوراً مهما في نجاح المناطق الحرة .

٧. توحيد جهات الاختصاص الحكومية والجهات المساندة لعمل المنطقة الحرة عبر تطبيق سياسة النافذة الواحدة وانحصار تعامل المستثمرين مع جهة واحدة متمثلة بمديرية المنطقة الحرة التي ينبغي أن تتوسط انجاز معاملاتهم مع الدوائر الأخرى ذات الصلة بإعمالهم مما يسهل عمل المستثمر وعدم تعقد الإجراءات .

٨. إجراء تقييم أداء عمل المناطق الحرة العاملة بالعراق من خلال الجهات المختصة وتشخيص أهم المشاكل والمعوقات التي تعترض عملها حالياً والتي أدت إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة لغرض معالجتها .

٩. تفعيل دور ممثل وزارة التجارة في مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الحرة وإعداد تقارير للوزارة دورية ومفصلة عن عمل الهيئة وانجازاتها موثقة بالأرقام عن حجم التبادل التجاري وعـــــدد الشركات وكمية البضائع .

١٠. إضافة ممثل عن الهيئة الوطنية للاستثمار ومنظمات القطاع الخاص في عضوية مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية .

١١. وضع الحلول للمعوقات والمشاكل وتجاوز التحديات التي تقف في طريق تحقيق الأهداف المرجوة من إقامة المناطق الحرة في العراق إذ تؤثر هذه العوامل في عملية جذب الاستثمارات إلى هذه المناطق لاسيما العوامل الأمنية والاقتصادية والخدمية.

ادارة الموارد البشرية وكيفية التخطيط لها واســس الادارة الناجحـــة

اعداد : فاطمة علي سليمان
مدير قسم ادارة الموارد البشرية

المقدمة

حظيت وظيفة الموارد البشرية باهتمام الكبير من قبل العديد من الباحثين وكذلك الممارسين نظرا لكونها ادارة لاهم واغلى اصول المؤسسة وهو المورد البشري وقد تم تناولها من جوانب متعددة ومتنوعة مما ادى الى ثراء محتواها .

وحتى تقوم اي مؤسسة وتستمر في ادائها فانها تحتاج الى عدد من الموارد من بينها الموارد المادية والموارد المالية والموارد المعرفية والمعلوماتية والموارد البشرية ، وكل هذه الموارد مهمة وتحتاج من المؤسسة الاهتمام الا ان الاهتمام بالموارد البشرية هو الاكثر تعقيداً .

ومن خلال هذا البحث سنتناول عدد من الجوانب الاساسية بموضوعة ادارة الموارد البشرية ، لذلك سنبحث في المحور الاول ماهية ادارة الموارد البشرية ، في حين سنسلط الضوء على كيفية تخطيط الموارد البشرية ثم نبحث اسس المؤسسة الناجحة.

المبحث الاول
ادارة الموارد البشرية ماهيتها واهميتها واهدافها واهم انشطتها

مفهوم ادارة الموارد البشرية من المناسب وقبل بيان مفهوم ادارة الموارد البشرية ، الوقوف وباختصار عن مفهوم الموارد البشرية ، الذي ينصرف نحو مجموعات الافراد المشاركة في رسم اهداف وسياسات ونشاطات وانجاز الاعمال التي تقوم بها المؤسسة ، وتقسم هذه الموارد الى اربع مجموعات هي : موارد احترافية وموارد قيادية وموارد اشرافية وباقي الموارد المشاركة .

ويذهب اخرون الى تعريف الموارد البشرية على انها جميع البشر او الافراد المنتمين للمنظمة او الشركة فيها سواء كانوا رؤوساء او مرؤوسين وهؤلاء الافراد تعاقدت معهم المنظمة للقيام بمهام وظيفية او عمل محدد مقابل راتب

او أجر ، وتعويضات ومكافأت ومزايا عينية محددة على ان يلتزم هؤلاء الافراد في اثناء قيامهم باعمالهم الموكلة اليهم من قبل المنظمة او الشركة باستراتيجية هذه المنظمة او تلك الشركة ، وهذه الاستراتيجية تشتمل على رؤية ورسالة واهداف مادية ومعنوية تسعى المنظمة الى تحقيقها.

والمطلع على الادبيات والابحاث التي تناولت ادارة الموارد البشرية عموما يلاحظ انها اما تتجنب تعريفها او تعرفها من خلال الانشطة التي تقوم بها لتساهم في تحقيق اهداف المؤسسة ٠

وقد عرفها (schuler) على انها مجموعة من الوظائف والانشطة التي تستخدم لادارة المورد البشري بأسلوب بعيد عن التميز وبشكل فعال لخدمة الفرد والمنظمة والمجتمع في بيئة معينة ٠ و عرفها (poole) على انها تخطيط وتنظيم ومراقبة واستقطاب وتنمية ومكافأة وتكامل وصيانة الموارد البشرية لغرض تحقيق اهدافهم ٠

وتعرف ادارة الموارد البشرية على انها ادارة العاملين في المؤسسة واحيانا تعرف على انها ادارة المهارات الخاصة بالافراد ٠ وفي كل الاحوال هي نظام مختص بشؤون العاملين ، كماانها مسؤولية يتقاسمها اولئك الذين يديرون الاشخاص داخل المؤسسة ، فهي الادارة المعنية بالكوادر البشرية العاملة داخل

المؤسسة وعلاقاتهم فيما بينهم ، ويتم تطبيقها في جميع ميادين التوظيف داخل المؤسسات الانتاجية والخدمية المختلفة ، حيث تعمل على اجتذاب الكفاءات المهنية الفعالة والمحافظة عليها لأطول وقت ممكن من خلال تحليل واقع ومتطلبات العمل والتخطيط الناجح للحصول على الكفاءات البشرية الأمثل والاكثرتميزا والاكثر ملائمة لاحتياجات العمل ٠

ومن وجهة نظرنا ان مفهوم ادارة الموارد البشرية على انها الادارة المختصة بكل ما يتعلق بالعنصر البشري في المؤسسات من البحث عن مصادر القوى العاملة البشرية واختيارها ثم تعيينها وتدريبها الى غاية تحقيق ما يسمى التنمية البشرية وتهيئة المناخ الملائم الذي يدفع الفرد الى بذل جهود مستمرة في المؤسسة ٠

وتعد ادارة الموارد البشرية احدى الادارات الرئيسية والاساسية في المنظمات والشركات التي تاخذ بالفكر الاداري المعاصر، ويتركزعملها على جميع الموارد البشرية التي تعمل داخل المنظمة او الشركة ، فهي تهتم بكل ما يتعلق بهذه الموارد البشرية من قبل التحاقها بالعمل من حيث التخطيط لمواصفاتها ، ومنذ بدأ التحاقها بالعمل وحتى ساعةانتهاء خدماتها ٠

والشكل الحديث لأدارة الموارد البشرية ليس وليد الساعة وانما هي نتيجة لعدد من التطورات التي يرجع عهدها الى بداية الثورة الصناعية ، تلك التطورات التي ساهمت في اظهار الحاجة الى وجود ادارة موارد بشرية متخصصة ترعى شؤون الموارد البشرية في المنشأة ، وهناك اسباب عديدة تفسر الاهتمام بادارة الموارد البشرية كوظيفة متخصصة وكفرع من فروع الادارة العامة ، ولعل من بين هذه الاسباب :

•التوسع والتطور الصناعي في العصر الحديث الذي استدعى الى انشاء ادارة متخصصة ترعى وتحل مشاكل الموارد البشرية في المنشأة ٠

•التوسع الكبير في مجالات علم الادارة والتطورات التى طرأت على المؤسسات استلزم وجود

متخصصين في ادارة الموارد البشرية ٠

•العلاقات المتشابكة في المؤسسة بين الادارة والعاملين وبروز منظومة تشريعية تنظم هذه العلاقات تطلب وجود ادارة متخصصة تحافظ على تطبيق هذه القوانين لتجنب وقوع المنشأة في مشاكل مع الحكومة ٠

الوظائف الرئيسة لإدارة الموارد البشرية

١ – الوظائف الاولى لادارة الموارد البشرية وتتمثل في :

أ-تحليل العمل

وتعني هذه الوظيفة التعرف على الانشطة والمهام المكونة للوظيفة وتحديد المسؤليات الملقاة على عاتقها وتصمم الوظيفة بشكل مناس وتحديد مواصفات من يشغلها ٠

ب - تخطيط القوى العاملة

تعني تحديد احتياجات المنظمة من انواع واعداد العاملين ويتطلب هذا تحديد طلب المؤسسة من العاملين وتحديد ماهو معروف ومتاح منها والمقارنة بينها لتحديد صافي العجز والزيادة في القوى العاملة للمؤسسة ٠

ج – الاختيار والتعيين

وتهتم هذه الوظيفة بالبحث عن العاملين في سوق العمل وتصفيتهم من خلال طلبات التوظيف والاختيار والمقابلاتالشخصية وذلك لوضع الفرد المناسب في المكان المناسب ٠

د – تصميم هيكل الاجور

وتهتم هذه الوظيفة بتحديد القيمة والاهمية النسبية لكل وظيفة وتحديد اجرها وتحديد الدرجات الاجرية للوظائف كما تهتم الوظيفة بادارة سليمة لنظام الاجور حتى يتم ضمان مقابل للقيم والهيئات المختلفة للوظائف المختلفة ٠

٢ – الوظائف الثانية اي الوظائف التي تاتي بعد تحسين الفرد في عمله

أ – تصميم انظمة الحوافز

وتعني منح مقابل عادل للاداء المتميز ويمكن تحفيز العاملين على ادائهم الجماعي فتظهر الحوافز الفردية والحوافز الجماعية وايضا هناك حوافز على اداء المنظمة ككل ٠

ب – تصميم انظمة مزايا وخدمات العاملين ٠

تهتم المؤسسة بمنح عامليها كمزايا معينة مثل المعاشات والتامينات الخاصة بالمرض والبطالة كما تهتم المنظمات بتقسيم خدمات للعاملين في شكل خدمات مالية واجتماعية رياضية وقانونية وقد تمتد الى الاسكان والمواصلات وغيرها ٠

ج – تقييم الاداء

تهتم كل مؤسسة تقريبا بتقييم اداء موظفيها ويتم ذلك من خلال اساليب معينة وغالبا ما تقوم بتقييم الرؤساء المباشرين بهدف التعرف على الكفاءة العامة للعاملين وبغرض التعرف على اوجه التطور في الاداء ٠

د – التدريب

تمارس المؤسسة نشاط التدريب بغرض رفع كفاءة الاداء للمنتسبين ومعارفهم ومهاراتهم وتوجيه اتجاهاتهم نحو انشطة معينة على الشركة ان تحدد احتياجات المرؤوسين للتدريب وان تستخدم الاساليب والطرق المناسبة وان تقيم فعالية هذا التدريب ٠

هـ – تخطيط المسار الوظيفي

تهتم هذه الوظيفة بالتخطيط للحركات الوظيفية المختلفة للعاملين في المؤسسة وعلى الاخص فيما يخص النقل والترقية والتدريب ويحتاج هذا الى التعرف على نقاط القوة لدى الفرد ونقاط الضعف لديه

ونحن بصدد بيان وظائف ادارة الموارد البشرية نجد من الضروري ان نتناول بشيء من التفصيل موضوعين يشكلان جزءا مهما من وظائف ادارة الموارد البشرية هما موضوعي التحليل الوظيفي والوصف الوظيفي .

التحليل الوظيفي :-

يقصد بالتحليل الوظيفي (هو عملية جمع وتحليل وتركيب المعلومات الخاصة بكل وظيفة، بغرض التعرف على كل ما يتعلق بالوظيفة من حيث متطلباتها وخصائصها وطبيعتها عن طريق الدراسة والملاحظة واستخدام الطرق العلمية الحديثة المتوفرة في هذا المجال. وهناك خطوات عمل معتمدة في عملية التحليل الوظيفي ، حيث تقوم الشركة او المنظمة بفحص وتحديد انواع الوظائف ومعرفة مدى ملائمة كل وظيفة في الشركة ، و تحديد

الأسلوب المستخدم في جمع المعلومات في عملية التحليل الوظيفي ، واختيار وظائف العمل للشركة، وجمع البيانات باستخدام طرق تحليل فعالة ، وتحديد مواصفات شاغل الوظيفة .

ويعد التحليل الوظيفي حجر الأساس لإدارة الموارد البشرية حيث يتم الرجوع للتحليل الوظيفي في جميع برامج االموارد البشرية ويستفاد منه في عملية تخطيط الموارد البشرية والتخطيط الوظيفي ، ويستخدم كذلك في عملية التوظيف والاختيار والتطوير والتدريب والتعويض والمكافأت وتقييم الاداء والمتابعة الدورية .

و يتم جمع بيانات التحليل الوظيفي عن طريق اجراء المقابلات وجمع الاستبيانات والملاحظات ، ومن خلال جمع المعلومات المتوفرة في سجلات الاداء ، والاطلاع والاستفادة من تحليل وظائف بعض الشركات الاخرى لوظائف مماثلة .

الوصف الوظيفي

الوصف الوظيفي هو عبارة عن كتابة وصف كامل للمهمات والواجبات التي يقوم بها شاغل الوظيفة، وكذلك المؤهلات العلمية والعملية المطلوبة والصلاحيات المخولة وهناك قسم خاص تتولى مهمة تحديد المهمات والواجبات الوظيفية المطلوبة وطبيعة العمل، وقسم خاص بمواصفات شاغل الوظيفة من حيث الخبرات و المؤهلات العلمية والمهارات والصفات الشخصية المطلوب توفرها في شاغل الوظيفة. و يتم الرجوع للوصف الوظيفي عند عملية التوظيف، وعند تقييم أداء الموظف، وعند إعادة توزيع الموظفين، او في حالة الترقيات.

المبحث الثاني
تخطيط الموارد البشرية

يعنى تخطيط الموارد البشرية بشكل عام ، بالتقدير الكمي والنوعي للاحتياجات المستقبلية من كل انواع القوى العاملةومستوياتها خلال فترة زمنية معينة ، ورسم الاستراتيجيات لسد تلك الاحتياجات في الوقت المناسب ، من خلال دراسة وتحليل مصادر عرضها، وذلك على اسس علمية ، في ضوء الوضع الراهن وتحديد ابعاده ، واستقراء الماضي ، واستقصاء المتغيراتالمستقبلية المتوقعة ، ووضع الافتراضات والبدائل والتنبؤات .

وبمعنى اخر فان تخطيط الموارد البشريةيعني الاسلوب العلمي لدراسة وتحليل الطلب والعرض للقوى العاملة لفترة زمنية مستقبلية والموازنة بينهما ، وذلك بناءا على تحليل الاهداف القصيرة والطويلة الامد ، مع تقدير التغيرات المحتملة في الظروف البيئية .

وتحتاج اي منظمة الى موارد بشرية تؤدي من خلالها النشاط التي تقوم به وعليه يجب ان تقوم المنظمة بتحديد احتياجاتها كما ونوعا من الموارد البشرية ، والانتقاء الجيد للنوعيات والاعداد من العمالة، وضمان حصولها على احتياجاتها من العمالة المؤهلة في الوقت المناسب للقيام بالوظائف التي تقابل احتياجاتها ، كفيل بجعلها تقوم بمهامها على افضل وجه وبأقل تكلفة ، وكلما كان تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية دقيقا كلما تمكنت ادارة الموارد البشرية من السيطرة على نشاطاتها الاخرى كالتوظيف والتدريب وصيانة المورد البشري واستخدام مواردها البشرية كمصدر لمزاياها التنافسية ،

وتعتمد ادارة الموارد البشرية على وظيفة التخطيط باعتباره من الوظائف المهمة التي تزيد من فعالية ونجاح المنظمة والتي ترتكز عليها الوظائف الاخرى والتي تقوم من خلالها بتحديد احتياجاتها كما ونوعا

لذلك فطبيعة تخطيط الموارد البشرية هي عملية الموازنة بين الحاجة للموارد البشرية والعرض المتوفر منها .

ويعتمد تخطيط الاحتياجات من الموارد البشرية على العديد من المتغيرات التنظيمية والتكنولوجية فالتوسع في نشاطات المنظمة وتعدد المنتجات او الخدمات وتنوعها تزيد الحاجة الى الموارد البشرية والتكنولوجيا ايضا تؤثر تاثيرات متباينة في الحاجة الى الموارد البشرية ، اذ تقل الحاجة الى الموارد البشرية في الاعمال المباشرة في ظل التكنولوجيا الحديثة في حين تزداد الحاجة الى الموارد البشرية في الاعمال غير المباشرة اي تلك الوظائف المرتبطة بالتكنولوجيا المستخدمة ونظرا لتعدد وتنوع المتغيرات المؤثرة على الحاجة

الى الموارد البشرية كذلك الارتفاع في التكاليف التي تتحملها المنظمة جراء الفشل في التخطيط المناسب والذي يتوافق مع استراتيجية المنظمة ، فان اغلب المنظمات الكبيرة منها والمتوسطة بصورة خاصة تسعى الى التخطيط رغم الصعوبات الخاصة بالتنبؤات في ظل بيئة غير مستقرة وغير مؤكدة ٠

ويعرف تخطيط الموارد البشرية انه وسيلة لضمان الحصول على الموارد البشرية ، وجهد حثيث يواجه المؤسسات ويتناول التنبؤ بمستقبل الاحتياجات العملانية ، والمحيطية التي تواجه عمل ونشاط جهاز الموارد البشرية ، باقل تكلفة ممكنة ، وبالاعتماد على شتى طرق الرقابة والتقييم المتوافرة ٠

كما يمكن تعريف تخطيط الموارد البشرية بانه سلسلة من الاجراءات التي تهدف الى ضبط وتنظيم الموازنة الوظيفية للمؤسسة ، وتحديد احتياجات المؤسسة من الموارد البشرية للفترة القادمـــة (العدد والمواصفات).

وتكمن عملية تخطيط الموارد البشرية في المنظمات والمؤسسات من خلال تحقيق الاهداف الاتية :

١ – تحقيق قدرة المنظمة في الاستثمار الاقصى لمهارات العاملين فيها ، وتحقيق مبدأ الانتاج الاكثر باقل تكاليف من خلال الاستخدام الامثل للموارد البشرية المتوفرة في داخل المنظمة ٠

٢ – يعتبر التخطيط هو السبيل الذي يتم من خلاله تعويض الوظائف الشاغرة بالموارد البشرية المناسبة والتي تنشأ نتيجة حالات متنوعة ، اضافة الى حالات تطوير العمل او توسيع خطوط الانتاج ، ويعمل التخطيط على توفير دراسات واضحة لتكاليف الموارد البشرية واجورها ، كما انه يوضح حالات الترقيات والمسارات الوظيفية المتناسبة مع العاملين في المنظمة ٠

٣ – يعتبر من الوسائل المهمة في الكشف عن مستوى العاملين ، مما يساعد في وضع الخطط التدريبية المناسبة لتطويرهم وتنمية مستوياتهم بما يخدم تقدم الانتاج في المنظمة ٠

٤ – يعتبر من الوسائل المهمة لحصول المنظمة على الموارد البشرية المرغوبة وضمن المواصفات المطلوبة وحاجة العمل لمستويات معينة منهم ، ويقدم التخطيط التهيئة الجيدة لاعمال الاستقطاب والاختيار والتعيين للموارد البشرية ، كما انه يوفر للمنظمة الاسس التي يعتمد عليها في اكتشاف العدد الفائض من العاملين وكذلك العمل على اكمال العجز ان وجد في عدد او نوع العاملين ٠

٥ – يوفر التخطيط المسبق للمنظمة الية التعامل مع مختلف الانظمة دون التعرض للمساءلة ، وذلك بسبب حصول المنظمة من خلال التخطيط على القدرة لتحديد الاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية وغيرها سواءا من داخل المنظمة او من خارجها ٠

٦ – ان التخطيط المسبق يساعد المنظمة على مواجهة جميع المتغيرات في العمل ، كما انه يعمل على توفير الية الترابط والتكامل بين البرامج الاخرى في المنظمة مثل التدريب والتنمية للموارد البشرية وبين جميع مراحل عملية التوظيف ، لذا يعتبر التخطيط من اهم العناصر في ادارة الموارد البشرية ٠

أهمية تخطيط الموارد البشرية

يعد العنصر البشري في المنظمات العنصر الاساسي لاداء الاعمال وتحقيق الاهداف التنظيمية ، ومن هنا تاتي اهمية تخطيط

الموارد البشرية لتوفيرها بالكمية والنوعية اللازمة ، والتاكيد على حسن استخدامها ، والاستفادة منها الاستفادة القصوى ، لزيادة الفاعلية الانتاجية ، وتحقيق الاهداف التنظيمية ، وذلك من خلال رسم الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة احتمالات المستقبل ، وتوقع المشكلات والتعامل معها قبل وقوعها ٠

ويزيد من اهمية التخطيط للموارد البشرية ، ما يحيط بالمنظمة من بيئة متغيرة من حيث الحجم والتطور والنمو ، وكذلك التغير المستمر في نوعية الالتزامات والتعدد في الاهداف الخاصة بالمؤسسة او الفرد او المجموعة او المجتمع ، وغيرها من الاهداف الاخرى ٠

كما يزيد من اهمية تخطيط القوى العاملة للمنظمة زيادة بند الاجور والمرتبات وارتفاع كلفة العمل ، الامر الذي يدعو الى تقدير الموارد البشرية تقديرا دقيقا والاستفادة منها الاستفادة المثلى ، وتجنب المبالغة في التقدير او التقليل فيه ، بما قد يتمخض عنه زيادة تكاليف العمل واهدار الاموال واضطراب بيئة العمل ٠

وتبدو اهمية تخطيط القوى العاملة بشكل خاص في الدول النامية ، حيث ان مقتضيات التنمية فيها تعتمد في الاساس على القوى العاملة واعدادها الاعداد المناسب ٠

ويمكن تلخيص اهمية تخطيط القوى العاملة في النقاط الاتية :

١ – التنبوء بالاحتياجات من القوى العاملة كما ونوعا ٠
٢ – التاكد من توافر العرض الدائم على المدى الطويل ٠
٣-تحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية المتاحة وتنمية قدراتها ٠
٤ – تجنب مشكلات ادارة الموارد البشرية وتصحيحها قبل استفحالها
٥ – توفير البيانات اللازمة للعديد من انشطة ادارة الموارد البشرية ٠
٦ – تحقيق الاهداف الفردية من خلال وضع الافراد في الاعمال المناسبة لاشباع دوافعهم واستغلال قدراتهم ٠

وبصورة عامة فان المؤسسات وبغية حصولها على النتائج الملموسة في التخطيط فانها تتخذ عملية تخطيط الموارد البشرية الخطوات الاتية :

١ – تحديد الطلب المتوقع من الموارد البشرية

وتعني هذه الخطوة دراسة واقع الحاجة المستقبلية للمنظمة لتوظيف اعداد جديدة من العاملين يحملون مواصفات ومؤهلات مناسبة لما تخطط المنظمة عمله في المستقبل ، اخذين بنظر الاعتبار توفر المؤهلات المطلوبة في المتقدمين لهذه الوظائف والتي ستخدم المنظمة فعلا في حال الحصول عليها ، وتعتمد هذه الخطوة بشكل رئيسي على عوامل مهمة منها نوع الاهداف الجديدة للمنظمة وتوقيت تنفيذها والتي تنوي تحقيقها في المستقبل والتي لها علاقة مباشرة بتوسيع العمل وتنويع الانتاج او بغية الانتقال الى مرحلة انتاجية وتسويقية ذات مستوى اعلى من السابق ٠

اما الاساليب المتبعة في هذه الخطوة لتحديد الطلب على الموارد البشرية فتتم من خلال ثلاثة طرق رئيسية هي :

أ – تحليل عبء العمل : ويقصد بها عملية تحديد المتطلبات من الموارد البشرية اللازمة للتوظيف في المنظمة في المستقبل اعتمادا على حجم المبيعات المتوقعة من الانتاج ، فالزيادة في المبيعات تعني التخطيط لزيادة العدد في المورد البشري ٠

ب – تحليل قوة العمل : ويقصد بها عملية قياس وتحديد حجم العمل الحالي ومناسبة ذلك مع الحاجة لزيادة التوظيف او التقليل منه او التخفيض من عدد المورد البشري الموجود حاليا في المنظمة ، فقوة العمل هذه هي التي ستتحكم بتحديد الطلب المستقبلي على الموارد البشرية ٠

ج – تحليل النسب : ويقصد بها عملية تحديد نسب بين عدد الموارد البشرية المتوفرة في كل قسم من اقسام المنظمة ومقارنة ذلك العدد بحجم الانتاج الصادر خلال وحدة الزمن مما يوضح وجود موارد بشرية زائدة او ناقصة عند النتائج ٠

٢ – تحديد العرض المتوقع من الموارد البشرية

وتعني هذه الخطوة اجراء دراسة وتحليل لواقع الموارد البشرية العاملة حاليا في المنظمة ومقارنة ذلك الواقع مع الموارد البشرية الموجودة والمتوفرة خارج المنظمة ويتم ذلك من خلال عمل قاعدة بيانات متخصصة تشمل بيانات لكل ما يخص العاملين في المنظمة مثل بيان تخصصاتهم

ومهاراتهم ومناسبة هذه التخصصات مع الحاجة الفعلية لاعمال الاقسام المتخصصة في المنظمة وايضاح موضوع الاجور ونظام المكافئات بالاضافة الى دراسة ميول العاملين ودرجة تعلقهم باعمالهم وسلامة ادائهم الوظيفي ٠

اما ما يخص الموارد البشرية المتوفرة بالخارج فيتم دراسة المؤهلات المتوفرة فيها وموائمة ذلك مع قدرتها على تحقيق الاهداف المستقبلية للمنظمة ومن ثم دراسة وتحليل اية موارد بشرية يمكن الاعتماد عليها في الوصول بشكل سريع ومناسب وغير مكلف للاهداف المراد تحقيقها للمنظمة ٠ وبعد هذا توضع خطة العمل التي تحدد من خلالها خطوات التنفيذ والتي نتجت عن مراحل التخطيط الاولى للتعامل مع الموارد البشرية في الحالات المختلفة في التوظيف والتشغيل او بانهاء العمل والخدمات ٠

ولتحديد المعروض الداخلي من الموارد البشرية فهناك نوعين من الطرق

أ – قاعدة بيانات مخزون المهارات: وهي عبارة عن طريقة توفر للمنظمة القدرة على التمييز بين العاملين من ناحية الكفاءة والاستحقاقات بواسطة عمل قاعدة بيانات لكل شخص من العاملين في المنظمة وتتعلق بتوثيق وايضاح كل المعلومات الخاصة به خلال فترة توظيفه كمهاراته وخبراته والدورات التدريبية التي اجتازها وقابلياته وعلاقاته بالاخرين وغيرها ٠

ب – خرائط الترقية والاحلال : وهي طريقة تستخدمها المؤسسات لاختيار العاملين في الادارات العليا من خلال تحديد الموظفين بواسطة خرائط الاحلال ليحلو مكان موظفين حاليين ويتوقع انتهاء فترة خدمتهم الوظيفية او ترقيتهم الى مناصب اعلى ٠

٣ – وضع خطة العمل :
وتعني هذه الخطوة عملية رسم خطة العمل المطلوبة والتي تخص التصرف مع الموارد البشرية التي تعتبر العامل الاساسي لانجاح الاهداف الستراتيجية للمنظمة وتتوزع خطة العمل الرئيسية الى خطط فرعية يتم تطبيقها حسب الاهمية والاولوية التي تخدم مصلحة تحقيق الاهداف المطلوب تحقيقها فتشمل هذه الخطط ، خطة انتقاء العاملين وتوظيفهم وخطة الترقية والنقل والتقاعد وخطة التدريب وتنمية الموارد البشرية وخطة تحسين الاجور وخطة بحث السبل لتطوير المسارات الوظيفية ٠

٤ – تنفيذ الخطة ومتابعتها :
تعتبر هذه المرحلة هي مرحلة التنفيذ العملي للخطط التي وضعت والتي تستند على اساس توفير الموارد البشرية القادرة على الاداء الوظيفي بمهنية ومهارة عالية من اجل تحقيق الاهداف المطلوبة في المنظمة.

المبحث الثالث
اسس الادارة الناجحة

إن من الامور الاساسية في العمل الوظيفي هو تحديد الأهداف بدقة حتى لا تتشتت ألأفكار وتضيع الجهود المبذولة في العمل، لذا على الادارة العليا القيام أولاً بما تعتقده مهماً ، وتعرف ما هو المطلوب منها حتى تصبح الإدارة سهلة و، وهناك اسس يجب توافرها حتى تصبح المؤسسة ذات ادارة ناجحة ، وفي هذا المحور سنسلط الضوء على اهم هذه الاسس او المتطلبات :-

اولاُ : توفر متطلبات الوظيفة الإدارية:-

ان إدارة ألاعمال بصورة صحيحة يتطلب :

١.التخطيط : حيث يتم اولاً تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها، والتنبؤ بالمشاكل المستقبلية وطرق حلها.

٢.التنظيم : اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب لتنفيذ الخطط بشكل جيد ، حيث ينبغي توزيع المهام والأدوار المختلفة على العاملين وتنظيم الموارد .

٣.التوجيه: توجيه العاملين وبث روح الحماس فيهم لكي يؤدوا أعمالهم بطريقة فعّالة وتوفير المعلومات والواجبات المناطة بهم وإيصالها بصورة واضحة.

٤. السيطرة: المتابعة الدورية والمستمرة للعمل لضمان استمرار العمل بطريقة صحيحة، وهذا يتطلب المعرفة التامة بالعمل الذي سوف يتم انجازه

٥. التقييم المستمر للعمل والنتائج وتصرفات العاملين مقارنة بالمقاييس المخطط لها والمعتمد عليها

ثانياُ : المهارات الإدارية:-

من اسس الادارة الناجحة توفر المهارات الادارية الكفوءة القادرة على ادارة المؤسسة وتنفيذ مهام العمل بشكل جيد وتحقيق اهداف المؤسسة ، ويمكن بيان هذا الموضوع من خلال ما ياتي :

١- تحليل المهارات : ينصرف هذا الموضوع نحو حل المشاكل بطريقة ناجحة والقدرة على معرفة مسببات المشكلة والطرق المثلى لحلها، واتخاذ القرار المناسب، إن هذه الطريقة تساعد على تقسيم المهام الصعبة إلى أقسام صغيرة ليسهل حلها ، ولكي يتم حل المشاكل بطريقة ناجحة يجب الاعتراف بالمشكلة ومعرفة أسباب ودوافع وقوع المشكلة والتفكير بالحلول الملائمة وموازنة الإيجابيات والسلبيات ثم اختيار الحلول المناسبة والطريقة السليمة لتطبيقها.

٢- اتخاذ القرارات : أن مفتاح النجاح هو اتخاذ القرارات المدروسة، وهي عملية انتقاء الخيار المناسب من بين عدة خيارات، والتي تتطلب التمييز بين الأمور المهمة والأمور الطارئة ووضع خطة لاجراءها بصور ة سليمة ومتسلسلة ابتداءا من اهم الامور .

ثالثا : مشاركة المهارات مع الآخرين:

المدير لكي يكسب الآخرين لا بد من اعتماد الاسس الاتية :

١ – المشاركة : حيث تعتمد المشاركة على الذكاء والوضوح بين المدير وموظفيه لذا يجب على المدير أن تكون افكاره واضحة يسهل على الموظفين فهمها والتفاعل معها ، وان يحدد الوسيلة المناسبة لإيصال هذه الفكرة .

٢- الاجتماعات : هي عملية مشاركة الآخرين في أفكارهم وآرائهم ومقترحاتهم لصنع قرار ما لموضوع محدد ، وقد تكون الاجتماعات دائمة دورية لمتابعة سير العمل وتطويره ، او اجتماعات طارئة لمعالجة الأزمات والمشاكل والأمور الطارئة .ولكي تكون اجتماعات المدير ذات قيمة ومردود وناجحة لا بد من تحديد وقت معين لبدء وانتهاء الاجتماع ، وعدم سيطرة البعض والاستئثار بالحديث وتهميش البقية ، ويجب أن يعرف الحاضرون سبب وجودهم وهدف الاجتماع ، ووضع ورقة تبين محضر الاجتماع يدون فيها كل ما دار في الاجتماع، وما تم الاتفاق عليه.

٣- كتابة التقارير: هي عملية تنظيم المعلومات التي تم التوصل إليها بعد البحث لكي تكون مفهومة لدى الجميع ، ولكي تكون هذه التقارير سهلة ومقروءة ومفهومة لا بد أن تكون سهلة القراءة، وواضحة العبارات، وقصيرة الجمل ،ومحددة النتائج ، وان يذكر فيها المرسِل والمرسَل إليه، ان يتم عرض التقارير باستخدام الأسلوب المناسب .

رابعا : التأثير على المهارات

على المدير أن يبث روح الحماس والنشاط والحيوية في الموظفين وان يكون مؤثراً فيهم لأداء أعمالهم على أكمل وجه ، ويتحقق التاثير على المهارات من خلال :

١- القيادة : حيث ينبغي على المدير أن يكون قائدا قادرا على الموازنة بين مسؤولية الفرد والجماعة ويمكن ضمان ذلك من خلال تحقيق العدالة ، وقدرته على كسب ثقة العاملين معه ، و أن يدفع الآخرين للعمل بطريقة جيدة

٢- الحث والتشجيع : تشجيع وتحفيز العاملين من خلال تلمس احتياجاتهم المادية مع المعاملة الطيبة التي يستطيع من خلالها التأثير على الآخرين، ولكي تحقق ذلك لا بد من تحمل مسؤولية أعمال الموظفين، ومنح الآخرين الحرية في العمل، والإطراء والثناء على العاملين، ومراقبة التصرفات السيئة للعاملين، والاهتمام بالعاملين والأعمال التي يقومون بها وأن يكون إيجابياً ذا قرارات ثابتــة .

٣- التفويض : إسناد المهام إلى الآخرين لا يعني التخلص منها، وإنما بقصد تسهيل سير العمل بعد التأكد من قدراتهم وإمكاناتهم على تنفيذ الأعمال المفوضة لهم، ولكي يكون التفويض ناجحاً يجب أن تقسم إلى ثلاث مهام : مهام يتوجب عليك تفويضها للآخرين،و مهام يفترض منك تفويضها للآخرين ، و مهام لديك الصلاحيات لتفويضها للآخرين.

خامساً / الطوارئ الإدارية

إن الأمور لا يمكن أن تسير دائماً وفق ما نحب ونرغب، بل قد تحدث بعض المشاكل والعقبات التي لم تكن في الحسبان أو ضمن الاحتمالات المتوقعة التي تتطلب إدارة حكيمة وواعية للتعامل معها،والتي سوف تكشف عن مدى خبرة القائد، ولاتقان فن التعامل مع الطوارئ يجب اتبــاع مايأتي :

١-تسوية الخلافات : أن تسوية الخلافات في العمل هي عامل أساس لتحقيق الأهداف، والعكس صحيح اذ إن اختلاف وجهات نظر الآخرين أمر شائع ومسلّم به، ولكن أن يؤدي هذا الأمر إلى وجود مشاعر سلبية تعيق تقدم العمل فهذا أمر مرفوض، وندرج ادناه بعض الوسائل التي تساعد على حل الأزمات :

-تذكير الموظفين دائماً بالأهداف النهائية أو بعيدة المدى.

-أيجاد مواطن التشابه بين المتنازعين بتقليص فجوة الخلاف.

-استعمال وسيلة الإقناع لإقناع المتنازعين عن التنازل عن بعض أفكارهم لحل هذا النزاع .

٢ - المفاوضة : يقصد بالتفاوض تقريب وجهات النظر بصدق ووضوح للوصول إلى حل مرض للأطراف المتنازعة، ولتحقق ذلك يتم وفق الأتي :

-الاستماع لما يقوله أطراف النـزاع واطرح الأسئلة للاستيضاح.

-تحديد مواطن الاتفاق بين المتنازعين والتركيز عليها.

-بعد استنتاج مواطن الخلاف يتم العمل على التقارب بين آراء المتنازعين من خلال إقناعهم بأنها ليست موضع خلاف .

التغيرات الإدارية :يجب أن يتكيف القائد مع التغيير والاستفادة منه حتى تكون متماشياً مع المستجدات والمتغيرات والتخلي عن الأساليب والأنماط القديمة والتي لم يعد لها أي فائدة مع تتابع المتغيرات والمتمثلة بالفقرات أدناه :-

-التغيرات السياسية

-ازدياد المنافسة داخل المنـزل وخارجه

-سرعة تطور المنتجات

-توفير المعلومات التقنية

وللتكيف مع التغييرات يتم إتباع الإجراءات التالية :-

-أن يكون حاضر الذهن وواعياً عند الإقدام على الإعمال .

-لا يخشى التغييرات

-أطلاع الآخرين على أسباب التغيير وتأثيره

-أشراك العاملين في عملية التغيير

-تهيئة جميع العاملين للتكيف مع التغيير، وذلك من خلال التطوير والتدريب.

سادسا / إدارة الآخرين

الإدارة : هي القدرة على إتمام عمل ما بواسطة الآخرين، و,يتم تحقيق ذلك عن طريق اتباع ما يلي :
١-اختيار الأشخاص المناسبين للمهام والأدوار المتنوعة : يعتبر اختيار الرجل المناسب والكفؤ لأداء العمل من أهم المهام الإدارية التي تؤثر في المستقبل المهني، ويتم اختياره باعتماد عدة معايير ، ومن هذه المعايير المقابلات الشخصية، والتي تبين شخصية الموظف الجديد.

٢-التقييم :يعتبر التقييم عنصراً مهماً ومساعداً في تعليم الموظفين أعمالهم وواجباتهم، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والفاعلية، ولاشك أن عملية النقاش والمحاورة تعتبر وسيلة مباشرة لتقييم الموظف من خلال طرح الأفكار والنتائج .

٣-تدريب وتنمية مهارات الموظفين : أن زيادة الكفاءة والأداء في العمل مرتبط ارتباطاً مباشراً بتطوير وتدريب العاملين. إن تدريب وتنمية مهارات الموظفين يعتبرا حافزاً -بحد ذاته- للموظفين، وللاستثمار عملية التدريب يجب تحديد نقص واحتياجات وجوانب القصور لدى الموظفين لسد الثغرات لتزداد الإنجازات

٤-إنجاز العمل من خلال فرق العمل :تشكيل فريق عمل متكامل يؤمن برسالة واضحة، وأهداف محددة تكون فيه الأدوار والمهام موزعة هذا الأمر يزيد من جودة العمل ومن جودة الإدارة .

٥-مساعدة الموظفين على تخطي المشاكل وحلها :عندما تحدث مشكلة ما لأحد الموظفين، على القائد أن يسعى لحلها بداية بتحديدها ثم انتقاء الوسيلة المناسبة لحلها محافظاً على الثقة المتبادلة بينه وبين العاملين، لأنه إن لم يقم بذلك فلن يتمكن من إنجاز الإعمال.

٦-المعرفة التامة بفهم نفسيات وشخصيات الموظفين : أن كل منا ينظر إلى الأمور بصورة مغايرة عن الآخرين، ونرى أن لكل موظف نظرته الخاصة وأسلوبه الخاص به ، لذا عليك أن تتفهم نفسيات الموظفين وفهم تصرفاتهم لأن ذلك يعد من أبرز مهام الإدارة الناجحة لذا يجب :

-الاستماع بدقة لما يقوله الموظفون
-محاولة أن يرى الأمور من منظار الموظفين أنفسهم.
-الاهتمام بقيم وجهات نظر الموظفين
-فهم تصرفات الآخرين.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١ – الشكل الحديث لادارة الموارد البشرية هو نتيجة لعدد من التطورات التي يرجع الى بداية الثورة الصناعية ٠

٢– يحتل موضوعات (تحليل العمل ' تخطيط القوى العاملة ، الاختيار والتعيين ، وتصميم هيكل الاجور) اهم الوظائف لادارة الموارد البشرية ٠

٣– يحتل التحليل الوظيفي حجر الاساس في ادارة الموارد البشرية لانه يرجع اليه في جميع برامج الموارد البشرية ويستفاد منه في عملية تخطيط الموارد البشرية

٤– يعتبر التخطيط والتنظيم والتوجيه والسيطرة والتقييم من اهم متطلبات الوظيفة الادارية ٠

٥ - يعد المهارات الادارية من اهم اسس الادارة الناجحة كونها الضامن لتحقيق ادارة كفوءة تحقق اهداف المؤسسة ٠

التوصيات

١ – على المنظمة او المؤسسة اعتماد الوظائف الرئيسية لادارة الموارد البشرية وتبني مفرداتها والعمل على تطبيقها بشكل دقيق لضمان تحفيف ادارة سليمة للموارد البشرية ٠

٢ – ايلاء موضوع احتياجات المنظمة من انواع واعداد الموظفين والتخطيط السليم لهذا الموضوع الاهمية القصوى لنه كفيل بنجاح المؤسسة او فشلها ٠

٣- اعطاء موضوع التدريب في المؤسسة اهمية بالغة لان التدريب وسيلة فاعلة للارتقاء بمستوى العاملين وتعريفهم على مستحدثات الامور في الادارة الحديثة.

٤– تحليل قوة العمل بشكل دوري لمتابعة حجم العمل الحالي ومقارنته بالحاجة الفعلية لزيادة التوظيف او تقليله ٠

٥ضرورة توفير بيئة عمل مناسبة للعاملين يتوفر فيها جميع متطلبات ومستلزمات العمل التي تساعد العاملين على الابداع والتطور ٠

٦– التاكيد على المهارات الادارية وضرورة دعم المؤسسة ورفدها بالعديد من المهارات الضامنة لنجاح الادارة والمؤسسة ٠

المصادر

•كيت كونان ، أسس الإدارة الناجحة ، سلسلة الدليل الاداري ، الناشر الدار العربية للعلوم
•د. راوية محمد حسن، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٩-٢٠٠٠، ص ٢١-٢٣.
•د٠ رقام ليندة ، دروس في اسس ادارة الموارد البشرية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائرية ٠
•د٠ نعيمة يحياوي ، محاضرات في ادارة الموارد البشرية لطلبة الدراسات العليل في كلية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
•د٠ بلوط حسن ادارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، ص ١٢٣ (٢٠٠٢) ٠
• ابراهيم الديب ، دليل ادارة الموارد البشرية ، مؤسسة ام القرى للترجمة والنشر والتوزيـــــــــــع ص ٩١ (٢٠٠٦) ٠